موقف الكرماني (ت ١٢٨٨ هـ) من القراءات القرآنية

من خلال كتابه التذكرة في النحو

" دراسة نقدية"

إعداد الدكتورة

فايزة شعبان محمد عبد الله

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية – بنات بني سويف

جامعة الأزهر – مصر

موقف الكرماني (ت١٢٨٨هـ) من القراءات القرآنية من خلال كتابه " التذكرة في النحو" دراسة نقدية

فايزة شعبان محمد عبد الله

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف ، جامعة الأزهر ، بني سويف ، جمهورية مصر العربية .

البريد الإلكتروني FayzaAbdAllah795.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث

يدور هذا البحث حول منهجية الشيخ الكرماني في التعامل مع القراءات القرآنية؛ حيث كشف البحث عن منهج الكرماني في قبول القراءات القرآنية ورفضها، فلم يسر الكرماني على وتيرة واحدة في تعامله مع القراءات، فقد كان تارة يحتج بالقراءات على اختلاف أنواعها؛ لتأييد ما اختاره من المذاهب النحوية، أو لتدعيم القاعدة بالمثال، وتارة أخرى يجنح لمخالفتها، بل والتجاوز في ردها، معللًا بعدم مطابقتها للوحي، مما يعكس قوله بأن القراءات اجتهادية تخضع للرأي الخاص بقارئها، وأنها ليست كاشفة عن الوحي على حد تعبيره ، وقد انتظم البحث في مقدمة وتمهيد يتضمن ترجمة الشيخ الكرماني، ويليه الفصل الأول بعنوان/دراسة حول القراءات القرآنية، ثم الفصل الثاني: وهو عبارة عن دراسة وصفية لبعض المسائل التي تُجسِّد منهج الشيخ الكرماني في التعامل مع القراءات قبولًا ورفضًا، وقد قمت بدراستها من خلال عرضها على كتب القراءات والنحو، وبيان موقف من سبقه من النحاة منها، ومدى موافقته أو مخالفته لمن سبقه ، ثم أتبعت هذا بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، ومن أهمها:أن الكرماني يرى أن القراءات السبعية وغيرها لا توافق الوحي، بل تعبر عن اجتهاد القارئ ورأيه الخاص ؛ مما دفعه للطعن فيها ورفضها.

ويلي الخاتمة ثبت المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.

الكلمات المفتاحية : منهجية ـــــ الكرماني ، القراءات ، التذكرة في النحو.

Al-Kirmani's (d. 1288 AH) position on Qur'anic readingsThrough his book "Al-Tadhkira fi Alnahw " a critical stud

Fayza Shaaban Muhammad Abdullah
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies, Beni Suef women, Al-Azhar University, Beni Suef, Arab Republic of Egypt.
Email: FayzaAbdAllah795.el@azhar.edu.eg

Abstract

This research explains Sheikh Al-Kirmani's methodology in dealing with the Qur'anic recititions. The research revealed Al-Kirmani's approach in accepting and rejecting Qur'anic recitations. Al-Kirmani did not follow the same methodology in his dealings with the recitations. Sometimes, he used recitations of various types as evidence. To support the grammatical schools he chose, or to support the rule with an example, and at other times he tends to contradict it, and even go beyond its response, justifying its lack of conformity with revelation, which reflects his statement that readings are discretionary and subject to the private opinion of their reader, and that they are not revealing of revelation, as he put it.The research consists of an introduction and preface that includes the translation of Sheikh Al-Kirmani, followed by the first chapter entitled / Study on Qur'anic recitations, then the second chapter: which is a descriptive study of some issues that embody Sheikh Al-Kirmani's approach in dealing with recitations, acceptance and rejection, and I studied them through Presenting it to the books of recitations and grammar, and explaining the status of the grammarians who preceded him on them, and the extent of his agreement or disagreement with those who came before him.Then I followed this with a conclusion that includes the most important results and recommendations which I had reached through the study, the most important of which are: Al-Kirmani believes that Al-

Qira'at Al-Sabeia and others do not agree with revelation, but rather express the reader's diligence and his own opinion. Which prompted him to accuse it and reject it.

The conclusion is followed by a list of sources and references, and a table of contents

Keywords: Al-Kirmani methodology, recitations, Al-Tadhkira fi **Alnahw.**

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، وأنعم عليه بالقرآن، المعجزة الخالدة على مر الزمان، التي أخرس بها أهل الزيغ والبهتان، والصلاة والسلام على النبي العدنان، الذي أُنزِل عليه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، وعلى آله وصحبه الكرام، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ،،،

فإنما تشرف العلوم بشرف موضوعها، وخيرها ما تعلق بكتاب الله، ولا سيما علم القراءات، فموضوعه القرآن الكريم، ومباحثه تتعلق بأسانيده، وكيفية أدائه، ووجوه قراءته، وإذا كان الشاهد النحوي يمثل اللبنة الأولى التي تُبنى عليها القواعد، فإن القرآن الكريم وقراءاته يحتل المرتبة الأولى والمقام الأسمى بين الشواهد النحوية من حيث الوثوق به، والاستدلال به على صحة القواعد؛ لتوفر الثقات العدول على نقله، فليس ثمة شواهد نحوية قد توفر لها من دواعي الاطمئنان للاحتجاج بها ما توفر للقرآن وقراءاته من صحة السند والرواية، والتعهد بحفظه من قبل الواحد الأحد الذي قال:ﭐ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ (١).

وبالرغم من ذلك نجد أن النصيب الأوفر من الشواهد المحتج بها للشعر، بل والأكثر من ذلك نجد اضطرابًا واضحًا في موقف النحاة قديمًا وحديثًا من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، بحيث لا يتورع البعض عن الطعن والتجريح في القراءة المتواترة ؛ مما دفعني للبحث في هذا الموضوع من خلال النظر في منهجية عالم متأخر من علماء القرن الثالث عشر الهجري في عرض القراءات القرآنية، وتوظيفها في تدعيم القاعدة أو المذهب المختار، أو الاعتراض بها على المذهب المخالف، أو رفضها والطعن فيها بدعوى أنها محض اجتهاد، وليست بكاشفة عن الوحي، وبيان موقفه منها، وهو يدور بين القبول والرفض، وهذا العالم هو محمد كريم خان الكرماني المتوفى سنة ١٢٨٨ هـ من خلال كتابه: الموسوم بـ التذكرة

(١) الآية ٩/ من سورة الحجر.

في النحو[١]، وهذا العالم إمام الشيخية في عهده، وهي فرقة شيعية[٢]، وقد دفعني للبحث في هذا الموضوع عدة أسباب منها:

١ــ ما يحظى به البحث في علم القراءات من الشرف وعلو المنزلة، وعظم الأجر إذا قصد به وجه الله تعالى .

٢ــ أن الكرماني عالم مغمور رغم مكانته العلمية وكثرة نتاجه العلمي، لكن لم يحظ بالقدر الكافي من الدراسات العلمية التي تُبرِزُ ما له وما عليه.

٣ــ أن الكرماني قد صرح في أكثر من موضع في كتابه بأن القراءات القرآنية ليست بكاشفة عن الوحي، وليست مطابقة له، بل هي من القاريء نفسه، فهو بذلك يجعلها مجالًا للاجتهاد والرأي البشري، وهذه جسارة لا تُحتَمَل في حق كتاب الله، وما اتصل به من العلوم، ولا سيما علم القراءات .

٤ ــ كثيرًا ما انتابني الفضول لمعرفة أسباب رفض بعض العلماء الاحتجاج بالقراءات وردها والطعن والتجريح فيها، فاتخذت من هذا الموضوع مدخلًا لدراسة أسباب هذا الموقف الغامض.

٥ ــ قد قامت الدراسات قديمًا وحديثًا لدراسة القراءات القرآنية من زوايا مختلفة، ولكنها غير شاملة، فمنها ما ركز على موقف اللغويين، ومنها ما ركز على موقف النحويين بصفة عامة دون تخصيص، ومنها ما تناول موقف نحوي بعينه من خلال كتابه، ومنها ما تناول الخلاف في حقيقة القراءات من حيث التواتر وعدمه، ومنها ما تعرض لتوجيهها نحويًا وصرفيًا إلى غير ذلك، وكان الأمر يحتاج لخيط رفيع يربط بين هذه الزوايا؛ لإيجاد رؤية شاملة ومتكاملة من خلال إلقاء الضوء

(١) محقق في رسالة علمية لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) ، إعداد/ عبد المطلب جبار أمان العامري، جامعة البصرة ، ١٤٣٣ هـ /٢٠١٢م .

(٢) الشيخية إحدى الفرق الشيعية التي نشأت على يد الشيخ أحمد الأحسائي، وتبعه تلميذه الرشتي في تولي زعامتها، ثم انقسمت بعده إلى طائفتين هما: الميرزا شفيعية ، نسبة للميرزا شفيع التبريزي، تلميذ الأحسائي، والكريم خانية، ويقال لها: الكرامخة، نسبة للحاج / محمد كريم خان الكرماني، وما زالت زعامتها في بيته وآله حتى الآن، ينظر : الشيخية نشأتها وتطورها صـ ٤٥ـ ٤٨.

على أطراف من هذه القضايا المختلفة؛ للخروج بنتيجة ترضي الفضول الذي ينتاب القارئ في التراث النحوي؛ مما يتبين له من موقف النحاة على اختلافهم من القراءات القرآنية رغم قدسيتها وعلو منزلتها، فبحثت في الأسباب التي دفعت هؤلاء المعارضين الطاعنين لاعتراضهم على القراءات، ووجدت في منهجية الشيخ الكرماني مجالًا خصبًا لتطبيق ما توصلت إليه من أسباب لهذه الظاهرة على منهجية هذا العالم في الرفض والقبول.

الدراسات السابقة حول القراءات القرآنية :

هناك العديد من الدراسات التي قامت حول القراءات القرآنية ومنها:

ــ موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض[١] .

ــ أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي [٢] .

ــ موقف النحاة من الشاهد النحوي في القراءات القرآنية بين القبول والرفض[٣] .

ــ القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول الكتاب إلى آخر سورة التوبة [٤] .

ــ الأصول النحوية عند الشيخ محمد كريم خان الكرماني في كتابه التذكرة في النحو[٥].

ــ انفرادات الحاج محمد كريم خان الكرماني في كتابه " التذكرة في النحو"[٦] .

---

(١) هذا البحث إعداد أ / أبي سعيد محمد عبد المجيد، مجلة (التجديد) ،العدد الثاني والثلاثون ، ١٤٣٤/ ٢٠١٢م .

(٢) تأليف د/ عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي/ القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨، ١٩٨٧م.

(٣) إعداد أ . د/ زيد خليل الغزالة، قسم اللغة العربية / جامعة آل البيت، الأردن.

(٤) إعداد/ محمد عارف عثمان الهروي، ماجستير في علوم القرآن والتفسير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٥) إعداد د/ عمار كزار حسين الفتلاوي، وزارة التربية بمحافظة النجف الأشرف.

(٦) إعداد د/أسماء أبو المجد سلامة بخيت، بحث منشور في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات القاهرة جامعة الأزهر.

أما عن المنهج المتبع في البحث فهو المنهج الوصفي والتاريخي الذي يعتمد على تتبع القراءات التي كان للشيخ الكرماني موقف منها، سواء بالقبول والاعتداد بها أو الرفض والإنكار لها؛ مما يسهم في بيان منهجه في التعامل مع القراءات، ثم قمت بدراستها من خلال عرضها على كتب القراءات والنحو، مراعية الترتيب الزمني لها، ثم قمت بتوجيهها، وبيان موقف من سبقه من النحاة منها، ومدى موافقته أو مخالفته لمن سبقه، مع مراعاة الترتيب الزمني بين العلماء.

أما عن خطة البحث فقد اشتمل على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات

حيث انتظم البحث في مقدمة مشتملة على الغرض من البحث، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

يليها تمهيد يتضمن ترجمة الشيخ الكرماني من حيث : اسمه ونسبه ــ مولده ونشأته ورحلته العلمية وشيوخه ــ مصنفاته ــ وفاته .

يليه الفصل الأول بعنوان : دراسة حول القراءات القرآنية، ويحتوي على العناصر الآتية:-

أولًاــ تعريف القراءات .

ثانيًا ــ الحكمة من إنزالها على سبعة أحرف .

ثالثًاــ ضابط القراءة الصحيحة.

رابعًا ــ موقف النحاة واللغويين من القراءات القرآنية.

خامسًاــ القراءات القرآنية بين التواتر والاجتهاد، وأثر ذلك في الاعتداد بها وعدمه.

ثم الفصل الثاني: وهو عبارة عن دراسة وصفية لبعض القراءات القرآنية التي تجسِّد موقف الكرماني من القراءات قبولًا ورفضًا، وقد قمت من خلاله بإلقاء الضوء على منهج الكرماني ، وبيان القراءات الواردة في الآية، وتوجيهها، وموقف

النحاة واللغويين منها ، ومدى موافقة الكرماني لمن قبله أو مخالفته لهم، وقد قمت بترتيب المسائل داخل هذا الفصل حسب ورودها في كتاب التذكرة في النحو للكرماني.

ثم أتبعت هذا بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، ويلي الخاتمة ثبت المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات .

التمهيد

ترجمة الكرماني

اسمه ولقبه:

محمد كريم خان بن إبراهيم خان القاجار الكرماني الشيعي من علماء الفرقة الشيخية، وقيل : رئيس الشيخية بها(١).

وقد ترجم الكرماني لنفسه، وذكر أن اسمه : كريم بن إبراهيم بن مهدي قلي بن محمد حسن بن فتحعلي بن شاه قلي بن محمد ولي بن مهدي بن محمد قلي القاجار(٢).

حياته ونشأته ورحلته العلمية وشيوخه :

ولد الشيخ الكرماني في كرمان(٣) ليلة الخميس الثامن عشر من محرم سنة خمس وعشرين ومائتين وألف، وقد فرح به والده، واعتنى به عناية خاصة، فأحضر له المربين والمعلمين، حتى أتقن الكتابة وقراءة الكتب الفارسية، وبدأ بدراسة العلوم العربية على بعض أساتذة كرمان، وشغف بالخط، فأتقن أنواعه(٤).

وقد كان الكرماني طموحًا فيما ينشده من العلم والمعرفة، فلم يكتف بما كان مألوفًا من العلوم، وظل يتساءل عمن يأخذ عنه الحكمة والعلوم الكونية، وشد الرحال متوجهًا إلى العراق، فمر بأصفهان، فلقي الشيخ / محمد إبراهيم الكلباسي، وحضر درسه، ومر بكرمان شاه، فلقي فيها الشيخ علي بن الشيخ أحمد الأحسائي،

---

(١) ينظر إيضاح المكنون ٦١/٣، هدية العارفين ٣٧٩/٢، الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٩٠٩/٩.

(٢) ينظر مقدمة كتابه التذكرة في النحو صـ ٨٧، معجم طبقات المتكلمين ١٧٩/٥.

(٣) كَرْمَانُ:بالفتح ثم السكون، وآخره نون، وربما كسرت، والفتح أشهر بالصحة، وكرمان في الإقليم الرابع،وهي ولاية مشهورة ، ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان، فشرقيّها مكران ومفازة ما بين مكران والبحر من وراء البلوص، وغربيّها أرض فارس، وشماليّها مفازة خراسان، وجنوبيّها بحر فارس، ، وهي بلاد كثيرة النخل والزرع والمواشي والضرع تشبّه بالبصرة في كثرة التمور وجودتها وسعة الخيرات، قال ابن الكلبي:سميت كرمان بكرمان بن فلوج بن لنطي بن يافث ابن نوح، عليه السّلام، وهي إحدى مدن إيران حاليًا، ينظر معجم البلدان ٤٥٤/٤.

(٤) الشيخية نشأتها وتطورها ومصادر دراستها للطالقاني صـ ٢٠٨.

وحضر درسه، ثم نزل كربلاء فوجد ضالته عند السيد كاظم الرشتي، فتتلمذ على يديه، وأحبه وأجله كثيرًا[١].

مصنفاته :

للشيخ الكرماني مؤلفات كثيرة ومتنوعة بالعربية والفارسية ، وقد أُحصيتْ مؤلفاته بنحو سبع وستين ومائتي مجلد، منها ست وأربعون ومائتا رسالة، واثنتان وعشرون فائدة، وتسع مراسلات، ومقالة، وإحدى وعشرون موعظة[٢]، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

إرشاد العوام – في العقائد[٣].

تقويم اللسان في قراءة القرآن [٤].

الجامع لأحكام الشرائع[٥] .

دقائق العلاج في الطب ــ فارسي[٦].

ديوان في المراثي[٧] .

رسالة إزهاق الباطل[٨].

علم اليقين في الرد على البابية[٩] .

فصل الخطاب الحاوي لصحيح أخبار الأئمة الأطياب[١٠].

فصل الخطاب في الحديث[١١] .

مجموعة رسائل في (الرسائل الفقهية)، وأخرى في علم الكيمياء[١٢] .

---

(١) الشيخية نشأتها وتطورها ومصادر دراستها للطالقاني صـ ٢٠٦.
(٢) الشيخية نشأتها وتطورها ومصادر دراستها للطالقاني صـ ٢٠٩.
(٣) إيضاح المكنون ٦١/٣.
(٤) وهو مطبوع ، الناشر :مطبعة السعادة ، بتاريخ ١٩٤٥/١٣٦٥.
(٥) وهو مطبوع، الناشر : مطبعة السعادة، ١٩٤٨/١٣٦٧،١٩٤٧.
(٦) إيضاح المكنون ٤٧٥/٣.
(٧) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٩٠٩/٩
(٨) الناشر : مطبعة السعادة،١٩٧٢/١٣٩٢، ١٩٧٣.
(٩) إيضاح المكنون ١١٩/٤.
(١٠) مطبعة السعادة، سنة ١٩٠٠
(١١) إيضاح المكنون ١٩٠/٤.
(١٢) مطبعة السعادة ١٩٤٤/١٣٦٣،١٩٤٣.

ومن الكتب اللغوية:

التبصرة في الصرف[١].

التذكرة في النحو [٢]

تعلم الكتاب في الخط وكتابة الرسائل.

تنبيه الأدباء في الإملاء الفارسي.

خلص الصرف، وهو كتاب في علم الصرف[٣].

وقد ذكر محقق كتاب التذكرة العديد من مصنفات الشيخ الكرماني في شتى المجالات في التفسير، والحديث، والفقه، والعقائد، واللغة، والوصايا، والأخبار، والطب، والطبيعة، والرياضيات، إلى غير ذلك ؛ مما يدل على غزير علمه، وواسع اطلاعه، وسعة ثقافته في شتى العلوم والفنون[٤] .

وفاته :

توفي الشيخ الكرماني يوم الإثنين الثاني والعشرين من شعبان سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف، في قرية (ته رود)، وهو في طريقه لزيارة العتبات المقدسة في العراق ، ودُفِن في قرية (لنكر)، ثم نُقِل جثمانه بعد عام ونصف إلى كربلاء، ودُفِن في الرواق الحسيني [٥].

(١) محقق في رسالة علمية إعداد/عبد الحسين إبراهيم محمد العامري، جامعة البصرة ، كلية الآداب.

(٢) وهو موضوع الدراسة ، حققه / عبد المطلب جبار أمان العامري ، جامعة البصرة.

(٣) ينظر مقدمة تحقيق كتاب التذكرة صـ٤٧.

(٤) ينظر كتاب التذكرة في النحو (قسم الدراسة) صـ٢١ ــ ٤٨.

(٥) ينظر إيضاح المكنون ٦١/٣،هدية العارفين ٣٧٩/٢، الشيخية نشأتها وتطورها ومصادر دراستها للطالقاني صـ ٢٠٩.

الفصل الأول

دراسة حول القراءات القرآنية

ويحتوي على العناصر الآتية:

أولًا ــ تعريف القراءات .

ثانيًا ــ الحكمة من إنزالها على سبعة أحرف .

ثالثًا ــ ضابط القراءة الصحيحة.

رابعًا ــ موقف النحاة من القراءات القرآنية.

خامسًا ــ القراءات القرآنية بين التواتر والاجتهاد، وأثر ذلك في الاعتداد بها وعدمه.

الفصل الأول

دراسة حول القراءات

أولًا: تعريف القراءات:

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر قرأ، يقال: قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآنا، بمعنى تلا، فهو قارئ[١].

وفي الاصطلاح: عرفها ابن الجزري بأنها: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة[٢].

وقيل هي:علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف، وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف[٣].

وعرفها الزرقاني بأنها: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها[٤].

وقيل : القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغير ذلك[٥].

ثانيًا: الحكمة من إنزال القرآن على سبعة أحرف:

أنزل القرآن على سبعة أحرف توسعة من الله ــ تعالى ــ على عباده وتخفيفًا عنهم عند سؤال النبي ــ ﷺ ــ إياه لهم، ؛ لعلمه ﷺ باختلاف اللهجات العربية ، واستصعاب مفارقة كل قبيلة منهم لما جبلت عليه في الكلام إلى غيره ، فخفف ــ تعالى ــ عنهم، وسهَّل عليهم بأن أقرَّهم على مألوف طبعهم وعادتهم في كلامهم.

والدليل على ذلك ما رواه أبو داود قائلًا: حدثنا حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زر، عن أبي بن كعب، أن جبريل ﷺ أتى النبي ﷺ عند أحجار المرى، فقال له: "يا

---

(١) ينظر لسان العرب ١٢٩/١،القراءات وأثرها في علوم العربية ٩/١.
(٢) منجد المقرئين ومرشد الطالبين صـ ٩.
(٣) القراءات وأثرها في علوم العربية ٩/١.
(٤) مناهل العرفان ٤١٢/١.
(٥) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١.

جبريل إني بعثت إلى أمة أمية فيهم العجوز والشيخ والغلام والجارية والرجل القاسي الذي لم يقرأ كتابًا قط " ، قال: فقال جبريل: "إن القرآن أنزل على سبعة أحرف " [١] .

وهناك حكمة أخرى، وهي أنه- ﷺ- تحدى بالقرآن جميع الخلق ، فلو أتى بلغة دون لغة لقال الذين لم يأت بلغتهم لو أتى بلغتنا لأتينا بمثله، وبهذا يبطل التحدي ، ويتطرق الكذب إلى قوله تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا[٢].

ثالثًا: ضابط القراءة الصحيحة:

ذكر ابن الجزري أن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه من الوجوه الجائزة، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ويجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم غيرهم من الأئمة المقبولين، وأنه متى اختل ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، وهذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف[٣].

وبالنظر في هذه الضوابط نجد الآتي:

أن المراد بموافقة القراءة وجهًا من العربية ؛أي: وجهًا من وجوه النحو، سواء أكان هذا الوجه أفصح أم فصيحًا، مجمعًا عليه أو مختلفًا فيه، بشرط أن تكون القراءة مما شاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها.

---

(١) ينظر الحديث في مسند أبي داود٤٣٩/١،الأحرف السبعة للقرآن صـ٣١، البرهان في علوم القرآن ٢٢٧/١.

(٢) غيث النفع للصفاقسي صـ١٣.

(٣) ينظرمنجد المقرئين صـ١٨،النشر في القراءات الأربعة عشر ٩/١.

رابعًا: موقف النحاة واللغويين من القراءات القرآنية:

إذا ألقينا نظرة على ما ورد من النصوص التي بين أيدينا نجد أن النحاة انقسموا تجاه القراءات القرآنية قسمين:

القسم الأول: عُرِف أصحابه باحترامهم لكل ما ورد من القراءات، و لم يرد عنهم ما يمس القراءات القرآنية بالطعن أو التجريح، وإنما جاءت كل آرائهم مناصرة للقراءات ومسلمة بها ، وإن حاول أحدهم توجيه القراءات نحويًا بترجيح يوافق القياس، إلا أن ذلك في إطار التأدب مع كلام الله ، ومن هؤلاء: عيسى بن عمر، ويونس، والخليل، والزجاجي ، والسيرافي، وابن فارس[١] .

ومن أمثلة ذلك ما ورد عن الخليل:

ومنه قول سيبويه:"وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾﴾[٢]، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون،وقال: ونظيرها: " لإيلاف قريشٍ " لأنه إنما هو: لذلك " فليعبدوا "، فإن حذفت اللام من(أن) فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا. هذا قول الخليل"[٣].

ومنه أيضًا قوله:"وسألتُ الخليل ــ رحمه الله ــ عن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ، لأن (أيًا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)، كما أن (مَن) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي). وحدّثنا هارون أن ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: " ثم لننزِعنّ من كل شيعةٍ أيَّهم أشدُّ علَى الرَّحْمَنِ عِتِيّا "، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرُرْ على أيهم أفضلُ"[٤] .

---

(١) ينظرعلى سبيل المثال لا الحصر ،الإيضاح في علل النحو صـ١١٧،شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٤/١، ١٤٠، المحتسب ٣٢٥/١ ،الصاحبي في فقه اللغة صـ ١١٧، صـ٢٠٤، مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري صـ١١١.

(٢) الآية ٥٢/ من سورة المؤمنون.

(٣) الكتاب ٣/ ١٢٦،١٢٧.

(٤) المصدر السابق ٣٩٨،٣٩٩/٢.

فهذه النماذج وغيرها تبين لنا مدى احترام الخليل للقراءات القرآنية.

القسم الثاني: اعتد أصحابه بالقياس، وحكَّموه في الوارد من القراءات، وهؤلاء لم يسلم أحد منهم من الطعن في القراءات أو القراء ، إذا تعارض ذلك مع أقيستهم، ومنهم:

أبو عمرو بن العلاء(١)، والكسائي(٢)، والفراء(٣)، والأخفش(٤)، والمازني(٥)، والمبرد(٦)، والزجاج(٧)، وابن السراج(٨)، والنحاس(٩) ، وابن خالويه(١٠)، وأبو علي الفارسي(١١)، وأبو الفتح ابن جني .

قال ابن جني:" ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي "أئمة" بالتحقيق فيهما. فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو سئال وسئار وجئار، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا، وليس لحنًا. ، لكن التقاؤهما في كلمة واحدة غير عينيين لحن، إلا ما شذ مما حكيناه من خطائئ وبابه"(١٢) .

وهذا ليس دأبه فنجده يقول في موضع آخر: " أنه ضمن كتابه " المحتسب " ضربين : ضربًا اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد ــ رحمه الله ــ كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وضربًا تعدى ذلك ، فسماه أهل زماننا شاذًا؛ أي : خارجًا عن قراءة القراء السبعة المتقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرّائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرًا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"(١٣).

---

(١) ينظر على سبيل المثال الكتاب ٣٩٦/٢.
(٢) معاني القرآن للفراء ٤٦٩،٤٧٠/١.
(٣) المصدر السابق ٢٥٢/١.
(٤) معاني القرآن للأخفش ٤٠٧/٢.
(٥) المنصف لابن جني صـ٣٠٧.
(٦) الكامل ٣٠/٣.
(٧) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٨/١.
(٨) الأصول ٢٥٤/١.
(٩) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧،١٩٨/١.
(١٠) الحجة في القراءات السبع صـ١٥٠،١٥١.
(١١) هذا ما ذكره د/ محمود نحلة، ينظر أصول النحو صـ٣٤.
(١٢) الخصائص٣/ ١٤٥.
(١٣) ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات صـ ٣٢ .

فهذا اعتراف صريح من ابن جني بحجية القراءات الشاذة.

أما عن موقف سيبويه فالبعض نسبه للفريق الأول، والبعض الآخر نسبه للفريق الثاني ، وذلك كالآتي:

فريق يرى أن سيبويه يحترم القراءات ، ولا يمسها بطعن أو تجريح، وهؤلاء يقولون:

بأننا إذا أمعنا النظر في كتاب سيبويه نجد أنه يعتد بالقراءات القرآنية اعتدادًا واضحًا، فقد بلغت القراءات القرآنية عنده نحو سبعة وخمسين ومائة شاهد من أصل ستة وتسعين وثلاثمائة شاهد من الشواهد القرآنية؛ مما يدل على حجية القراءات عنده ومكانتها، وكان سيبويه يورد القراءة دون تلحين أو تخطئة، وإنما يوردها ليبين بها وجهًا من العربية(١).

وقد ذكر سيبويه في كتابه: أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّها السُّنَّةُ(٢) .

ويذكر شوقي ضيف قول سيبويه السابق معقبًا بقوله:" ولذلك قلما يذكر القراءة التي تخالف القياس، بل عادة لا يعرض لها"(٣) .

بينما نجد بعض الباحثين يرى لسيبويه موقفًا آخر من القراءات، وأن سيبويه قد خالف مقولته السابقة أن القراءة سُنَّة، حينما أراد التطبيق، فإذا اصطدمت القراءة عنده بالقياس، عارضها ووصفها بالضعف، وقد يلجأ إلى التأويل ؛ حيث اتخذ هذا الفريق من رفض سيبويه لبعض الاستعمالات اللغوية، ونقده لبعضها دليلًا على معارضته للقراءات الواردة بها(٤)، ومن ذلك:

ما ذكره سيبويه قائلًا: "واعلم أن كفى بنا فضلًا على مَن غيرُنا أجود وفيه ضعفٌ إلا أن يكون فيه (هو)، لأن (هو) من بعض الصلة، وهو نحو: مررت

---

(١) أصول النحو صـ٣٤.

(٢) الكتاب ١٤٨/١.

(٣) المدارس النحوية صـ٨٠.

(٤) تنظر القضية مفصلة في بحث بعنوان موقف سيبويه من القراءات القرآنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض.

بأيُّهم أفضلُ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية:﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ ﴾[١].واعلم أنه يقبح أن تقول هذا مَن منطلق، إذا جعلتَ المنطلق حشوًا أو وصفًا، فإن أطلتَ الكلام، فقلت: مَن خيرٌ منك، حسُن في الوصف والحشو. زعم الخليل ــ رحمه الله ــ أنه سمع من العرب رجلًا يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا. فالوصف بمنزلة الحشو المَحشو؛ لأنه يَحسن بما بعده، كما أن الحشو المحشوَّ إنما يتم بما بعده" [٢].

فقد ذكر الدكتور/أحمد مكي الأنصاري أن هذا الموضع من المواضع الصريحة التي اعترض فيها سيبويه على القراءة، ورماها بالضعف والقبح والشذوذ[٣].

بينما رده الدكتور رمزي بعلبكي بأن سيبويه أشار إلى هذه القراءة في سياق حديثه عن شطر بيت من الشعر هو :

فَكفى بِنَا فضلا على من غَيرنَا حُبُّ النَّبِي مُحَمَّد إيانا[٤]

فضل فيه (غيرُنا) بالرفع على الكسر، ويرى أن الآية القرآنية ليست مماثلة لشطر البيت؛ لأنها لم تقرأ بالكسر، ومن الواضح أن سيبويه حين قال :" أجود وفيه ضعف " أعقبه بقوله:"إلا أنه يكون فيه (هو)؛ لأن (هو) بعض الصلة؛ أي: إذا اعتبرناه خبرًا لمبتدأ محذوف فقد برئ من الضعف؛ لكون الصلة جملة تامة، كما في القراءة المذكورة، أي؛ على الذي هو أحسن، وعلى ذلك فمن المبالغة القول بأن سيبويه عارض القراءات[٥].

---

(١) من الآية ١٥٤/ من سورة الأنعام .
(٢) الكتاب ١٠٧،١٠٨/٢.
(٣) ينظر سيبويه في الميزان لأحمد مكي الأنصاري صـ١٠٥،١٠٦، في أصول النحو صـ٣٦.
(٤) البيت من الكامل ، وهو لحسان بن ثابت ، وقيل لكعب بن مالك.
ينظر منسوبًا لحسان في مغني اللبيب صـ٤٣٢، ومنسوبًا لكعب في شرح أبيات سيبويه ٣٧٠/١، وأمالي ابن الشجري ٤٤٠/٢، وذكر الخلاف في نسبته لأحدهما أو لغيرهما في المقاصد النحوية ٤٥٢/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/٢،ارتشاف الضرب ١٧٠٣/٤، الجنى الداني صـ ٥٢،
(٥) ينظر أصول النحو صـ ٣٨.

وأرى أنه بالنظر فيما تقدم يتبين لنا أن سيبويه ينضم لفريق المحايدين الذين يعتدلون في موقفهم من القراءات، فلم نجد منه طعناً ولا رميًا بالتخطئة لقراءة ولا قارئ، بل نجد غاية ما عنده أنه لا يتعرض للقراءة بعد ذكرها، وإنما يصف الأسلوب الذي وردت به[١]، وهذا لا يعني أن ينسحب حكمه على الأسلوب بالضعف أو القبح بالضرورة على القراءة الواردة ، بل هو مجرد وصف نابع عن الاستقراء المطلق لما ورد عن العرب، وأرى أنه لا حاجة لعالم أن يطعن في القراءات خفية، فما الحكمة من ذلك، والله مطلع على الخفايا ، فهذا أمر خطير لا ينبغي الإقدام عليه في حق العلماء، وهم من يفترض فيهم الإخلاص والإمانة في خدمة الدين ولغته، فالأولى أن يصرح العالم بموقفه، ونحن لسنا مطلعين على الغيب حتى نحكم على العلماء بخلاف الظاهر.

وعلى كل حال فقد وقف كثير من النحاة موقفًا صارمًا ممن ردوا القراءات وطعنوا في صحتها، ومن هؤلاء:

ابن يعيش، وابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، والسيوطي[٤].

قال ابن يعيش : "وأما قوله تعالى: {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام} ، بجر "الأرحام" في قراءة حمزة، فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظرًا إلى العطف على المضمر المخفوض. وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تحل القراءة بها. وهذا القول غير مرضي من أبي العباس؛ لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري، وقتادة، ومجاهد. وإذا صحت الرواية، لم يكن سبيل إلى ردها"[٥].

(١) ينظر موقف سيبويه من القراءات القرآنية صـ ٢٨٠.
(٢) شرح الكافية الشافية ١٢٥٤/٣.
(٣) البحر المحيط ٥٠٠/٣.
(٤) الاقتراح صـ ٦٩.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٨٣.

وقال السيوطي:"كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك، على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية"(١).

وكذلك ذكر الدكتور عبد العالم سالم مكرم أن هذه أحد الأخطاء البصرية التي لا تغتفر في إبعادهم القراءات عن مجال الدراسة النحوية، وبهذا حرموا النحو من مصدر مهم كان من الممكن أن تبنى في ضوئه القواعد، وهم وإن أخذوا ببعض القراءات، ولكن لا بد من أن يكون معها من الأدلة الأخرى ما يدعمها ، ويعزز الأخذ بها(٢).

أما عن الكوفيين فقد ذكر أنهم جوزوا الاحتجاج بالقراءات وقبلوها دون رد أو اعتراض ؛ حيث إن الكوفيين لم يكونوا فلاسفة، ولا دعاة منطق، ومن ثم قبلوا قراءات القرآن التي تتجافى عن المنطق ؛ لأنها تقوم على الرواية والنقل، وبنوا كثيرًا من القواعد النحوية عليها؛ وذلك لإيمانهم بأن القرآن جاء بلغات مختلفة فصيحة، فهو أحق بالقبول، حينما تبنى قاعدة، أو يقرر حكم، أو يصحح أسلوب(٣).

على أن الأمر ليس كما ذكره الدكتور مكرم، فليس الخلاف بين البصريين والكوفيين، بل هي مواقف فردية أكثر من كونها خلافاً بين المدارس النحوية، ويؤكد ذلك ماذكرته من تقسيم النحاة لفريقين، نجد أن كل فريق من الفريقين يضم نحاة من كلا المدرستين، فنجد للفراء والكسائي مواقف معارضة للقراءات وهم زعماء مدرسة الكوفة ، ونجد لسيبويه والخليل وغيرهم مواقف مؤيدة وهم من زعماء

(١) الاقتراح في أصول النحو صـ ٦٩.
(٢) ينظر أصول النحو للأفغاني صـ ٧٥، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية صـ ١٠٠
(٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية صـ ١٢٣.

المدرسة البصرية، بل ونجد عند العالم الواحد اضطرابًا في موقفه من القراءات، وذلك لأنهم حكَّموا القياس في الوارد من القراءات، فما وافق القياس قبلوه، وما خالفه ردوه، ونسوا أن القراءات مصدرها واحد، فإما أن تقبل جميعها بشرط تحقق الضابط الذي يثبت صحتها، وإما أن تُرَد جميعها .

خامسًا : حقيقة القراءات القرآنية بين التواتر والاجتهاد، وأثر ذلك في الاعتداد بها وعدمه:

هناك مذهبان في حقيقة القراءات بين التواتر والاجتهاد يتمثلان في الآتي:

المذهب الأول:

أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترًا في أصله وأجزائه، وأما في محله ووضعه وترتيبه فهو متواتر أيضًا عند المحققين من أهل السنة؛ للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله؛ لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين مما تتوفر الدواعي على نقل جملته وتفاصيله، فما نقل آحادًا ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن قطعًا.

وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، و لكنه ليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيه نقل الآحاد(١).

وقد تواتر عن النبي- ﷺ- فيما رواه أبو داود حيث قال:" حدثنا فليح بن سليمان الخزاعي، قال: سمعت الزهري، يقول: أخبرني عروة بن الزبير، عن المسور بن مخرمة القرشي، وابن عبد القاري، أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من القرآن فحفظتها ووعيتها فبينا أنا قائم في المسجد أصلي إذا هشام بن حكيم يصلي إلى جنبي فافتتح تلك السورة على غير الحرف الذي أقرأني عليه رسول الله ﷺ ، فهممت أن أساوره في الصلاة، ثم

(١) الإتقان في علوم القرآن ٢٦٦/١.

كففت عنه حتى صلى، فأخذت بمجامع ثوبه فقلت: من أقرأك هذه الآية؟ فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت لقد أقرأنيها رسول الله ﷺ على غير هذا الحرف، فخرجت أقوده ، فلما رآني رسول الله ﷺقال لي: يا عمر خل سبيله ، فأرسلت ثوبه، فقلت: يا رسول الله أقرأتني سورة من القرآن، فإذا هو يقرأ على خلاف ما أقرأتني، فقال رسول الله ﷺ: " اقرأ يا هشام ، فقرأ فقال: هكذا أنزلت ، ثم قال لي: «اقرأ يا عمر» ، فقرأت فقال: هكذا أنزلت، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه"(١) .

وكذلك ما رواه أبو داود حيث قال: " حدثنا شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، فأتاه جبريل ﷺ، فقال: إن الله ــ عز وجل ــ يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف واحد، قال: أسأل الله معافاته ومغفرته فإن أمتي لا تطيق ذلك ، ثم أتاه الثانية فقال : إن الله ــ عز وجل ــ يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، قال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك ، ثم أتاه الثالثة فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف قال: أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك ، ثم جاء الرابعة قال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فأيما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا"(٢).

وقال ابن الجزري : " كل قراءة وافقت العربية مطلقًا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرًا، وتواتر نقلها، فهذه القراءة المتواترة المقطوع بها"(٣).

وذكر الزرقاني :أن المعول عليه في القرآن الكريم التلقي وأخذ الثقة عن الثقة إلى أن يتصل السند بالنبي ﷺ(٤) .

(١) مسند أبي داود ٤٤/١.
(٢) ينظر مسند أبي داود٤٥٢/٢، مسند الإمام أحمد ١٠٣/٣٥، فتح الباري لابن حجر ٢٤/٩،غيث النفع صـ١١.
(٣) منجد المقرئين صـ١٨.
(٤) مناهل العرفان ٤١٣/١،٤١٢.

وكذلك ذهب الأصوليون، وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثون القراء إلى أن التواتر شرط في صحة القراءة، وعلى ذلك فلا تثبت القراءة بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية ، وقال الشيخ أبو محمد مكي: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي- ﷺ-، وساغ وجهها في العربية، ووافقت خط المصحف، وتبعه على ذلك بعض المتأخرين ومشى عليه ابن الجزري في نشره وطيبته(١) .

وقال الصفاقسي : " ولا يقدح في ثبوت التواتر اختلاف القراءة، فقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم، فكل واحد من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره ؛ لأنها لم تبلغه على وجه التواتر، ولذا لم يعب أحد منهم على غيره قراءته ؛ لثبوت شرط صحتها عنده، وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده "(٢).

ويرى أصحاب هذا المذهب أن القراء لم يأتوا في هذا الباب بدعًا ، بل كانوا أتباع رواية وتلاميذ مدرسة لقنوا ، وتوارثوا طريقة النطق جيلًا عن جيل ، واحتفظوا في نطقهم بتلك الخصائص المتوارثة الرواية عن النبي ﷺ، وغاية ما اجتهدوا فيه أنهم وضعوا لتلاوتهم قواعد خشية الإخلال بها نقصًا أو زيادة، فكانت قواعد المد والقصر، والإدغام والتسهيل، والغنة والإخفاء، وما إلى ذلك من الأحكام؛ محاولة منهم لتقعيد الكيفية المروية بشأن تلاوة القرآن (٣) .

وعلى ذلك فقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة، وأنها سنة متبعة ولا مجال للاجتهاد فيها(٤) ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل يرجع إليه، ولا ركن وثيق يعتمد عليه، كما روي عن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت – رضي الله عنهما – من الصحابة، وعن ابن المنكدر، وعروة بن

(١) غيث النفع في القراءات السبع صـ١٤.
(٢) المصدر السابق نفسه.
(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي صـ ١٠١.
(٤) البرهان في علوم القرآن ٣٢٢/١.

الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وغيرهم من التابعين أنهم قالوا:" القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقرءوا كما علمتموه"(١)

المذهب الثاني: قال به قوم من المتكلمين: وهو أنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات القراءة والأوجه والأحرف، إذا كانت تلك الأوجه صوابًا في العربية، وإن لم يثبت أن النبي ــ ﷺ ــ قرأ بها(٢).

قال السيوطي معلقًا على هذا المذهب: "وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطؤوا من قال به"(٣).

وممن قال بعدم التواتر الخوئي ، وذكر أقوال بعض العلماء التي تؤيد القول بعدم التواتر، محتجًا بشهادة العلماء على نفي التواتر، وأنه لا يمكن القول بالتواتر لمجرد التقليد والاتباع لمن قال به(٤)، ومن أقوال العلماء التي أوردها ما يأتي:

قول أبي شامة :"وأما من يهول في عبارته قائلا: إن القراءات السبع متواترة؛ لـــأن القرآن أنزل على سبعة أحرف" فخطؤه ظاهر؛ لأن الأحرف السبعة المراد بها غير القراءات السبع "(٥).

وقوله أيضًا:"وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة ، .... ، وقالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق، واتفقت عليه الفرق من غير نكير له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها، فإن القراءات السبع المراد بها ما روي عن الأئمة السبعة القراء المشهورين، وذلك المروي عنهم منقسم إلى ما أجمع عليه

(١) النشر ١٧/١.
(٢) الإتقان ٢٦٧/١.
(٣) المصدر السابق ٢٦٧/١.
(٤) البيان في تفسير القرآن للخوئي صـ ١٥٧،١٥٦،١٥١.
(٥) المرشد الوجيز ١٧٧/١.

عنهم لم يختلف فيه الطرق، وإلى ما اختلف فيه بمعنى أنه نفيت نسبته إليهم في بعض الطرق(١).

كما قال ابن الجزري:" وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن، ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النبي – ﷺ – وجب قبوله، وقطع بكونه قرآنًا، سواء وافق الرسم أو خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف"(٢).

وقال الخوئي معقبًا بعد أن ذكر أقوال العلماء السابقة التي توحي بعدم تواتر القراءات :" تأمل بربك هل تبقى قيمة لدعوى التواتر في القراءات بعد شهادة هؤلاء الأعلام بعدمه، وهل يمكن إثبات التواتر بالتقليد وباتباع بعض من ذهب إلى تحققه من غير أن يطالب بدليل، ولا سيما إذا كانت دعوى التواتر مما يكفر بها الوجدان"(٣) .

وبالرغم مما أثير حول حقيقة القراءات ، والذي أرى أنه كان سببًا رئيسًا في رفض بعض العلماء لكثير منها والطعن فيها، إلا أن الذي تطمئن إليه النفس أن القرآن كلام الله الذي تعهد بحفظه ورعايته على مر الزمان لابد وأنه ــ تعالى ــ لا يترك طرق قراءته وأدائه للرأي والاجتهاد؛ لأن ذلك من شأنه أن يتعارض مع حفظه كما أنزل، وأن المصدر الرئيس للتشريع هو الكتاب والسنة، ثم يأتي من

(١) المصدر السابق ١٧٦،١٧٧.
(٢) النشر في القراءات العشر ١٣/١.
(٣) البيان في تفسير القرآن للخوئي صـ١٥٦،١٥٧.

بعدهما الإجماع ثم القياس، أما أن يكون المصدر الأول للتشريع منقولًا بما فيه مجال للاجتهاد والرأي فلا يمكن القول بذلك، وقد تجنبت عرض الأدلة لكلا الفريقين؛ لأنه قد كثر القول فيها وتناولتها أعمال وأبحاث علمية انفردت بالقول فيها، أما هنا فقد تتبعت ما يمكن أن يكون سببًا في تجرؤ بعض العلماء على القراءات فقط؛ لمناسبته لموضوع البحث، وإسهامه في معالجة مشكلة الرفض لبعض القراءات.

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بأن هناك سبيلًا للخروج من دائرة هذا الإشكال، وما يترتب عليه من الاعتداد بالقراءات وعدمه يتمثل في الآتي :

أنه على فرض التسليم للقول بعدم تواتر القراءات فليس هناك ما يدعو لإنكارها ، فمن الخطأ البين الذي وقع فيه من رد القراءات وعارضها أنه إذا كان اللغويون لم يشترطوا النقل المتواتر في أي نص لغوي؛ فلماذا يشترطونه في القراءة القرآنية؟ وإذا كانوا قد صرحوا بقبول نقل الواحد إذا كان الناقل عدلًا سواء أكان رجلًا أو امرأة، حرًّا أو عبدًا، فلماذا يضعون قيدًا على قبول القراءة دون غيرها؟ بل أكثر من هذا يصرح السيوطي بأن العدالة وإن كانت شرطًا في الراوي، فهي ليست شرطًا في العربي الذي يحتج بقوله(١).

وإلى جانب عدم اشتراط اللغوي للتواتر فهو كذلك لم يشترط اتصال السند ورفعه إلى الرسول -ﷺ- فينبغي أن يتعامل اللغوي مع القراءة على أنها نص عربي رواه أو قرأ به من يوثق في عربيته على فرض التشكك في نسبة القراءة إلى الرسول ﷺ ؛ لأنها قول عربي رواه من يحتج بقوله من حيث توفر شروط الزمان والمكان في المحتج بقوله .

وبهذا يدخل في باب الاحتجاج اللغوي كثير مما عده القراء من باب التفسير أو الشرح اللغوي،أما شرط موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية؛ فلا يتقيد به اللغوي كذلك(٢) .

(١) الاقتراح في أصول النحو صـ١٠٠.
(٢) البحث اللغوي عند العرب صـ ٢١.

وعلى ذلك لم يتبق إلا موافقة العربية ، وجميع ما رُفِض من القراءات له وجه من العربية ، حتى ولو كان ضعيفًا ، بل وله في كثير من الأحيان ما يوافقه من السماع والقياس .

ومن الغريب أن نجد من يحاول إسقاط ما عدا القرءات السبع من الكتب، ويرفض إثباتها أو الإشارة إليها لأي غرض من الأغراض. فأقصى ما يمكن أن يقال في ذلك: أنه لا تصح الصلاة بغير المتواتر؛ لأنه ليس بقرآن. ولكن إذا لم يكن قرآنًا، أليس كلامًا عربيًّا فصيحًا يحتج به ؟ وفي ذلك يقول القسطلاني: "إن من قرأ بالشواذ غير معتقد أنها قرآن ولا يوهم أحدًا ذلك، بل لما فيها من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها، أو الأحكام الأدبية فلا كلام في جواز قراءتها". وبهذا ينبغي أن تدخل القراءات بجميع درجاتها ومستوياتها في الدرس الأدبي واللغوي دون حرج"(١).

وقد ذكر الدكتور/ أحمد مختار أنه لا يعيب على النحاة عدم استشهادهم المطلق بالقراءات ورفضهم بناء اللغة الأدبية المشتركة عليها إلا ما وافق منها الأصول العامة وجرى على النمط العربي الفصيح، فذلك صواب، ولكن يعيب عليهم وصفهم لبعض القراءات بأنها قبيحة أو رديئة أو وهم أو غلط فهذا تكلف منهم. فقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية أو أقل فصاحة، فلا تبنى عليها قاعدة، دون أن يطعنوا على القارئ أو يشككوا في صحة القراءة. ولذلك لا يمكن القول بأن القراءات كلها على مستوى واحد من الفصاحة، فما هي في معظم حالاتها إلا تمثيل للهجات، واللهجات تتفاوت فيما بينها في درجات الفصاحة (٢).

فقد أنزل القرآن على سبعة أحرف ونحن ندرسها جميعًا في كل قراءة تواترت محتوية على حرف منها، ونحن نعتمد في ذلك على الأصح في النقل، وليس على

(١) ينظر لطائف الإشارات للقسطلاني ١/ ١٣٣، البحث اللغوي عند العرب صـ ٢٤.
(٢) البحث اللغوي صـ٣٣، ٣٤.

الأقيس في العربية؛ لأن القرآن هو الحَكَم على قواعد اللغة والنحو، وليست القواعد حكمًا على القرآن، فقد استمد النحاة قواعدهم من القرآن أولًا، ثم من الحديث وكلام العرب ثانيًا [١].

وبناء على ذلك ذكر الرعيني أن القراءة لا تتوقف على مذهب البصريين ولا الكوفيين ولا غيرهم، بل إذا صحّت القراءة وتواترت فهي دليل على صحة الحكم، وكم من حكم ثبت بقول الكوفيين لم يُثْبِتْه البصريون، وكم من حكم ثبتَ بقول البصريّين لم يُثْبِتْه الكوفيّون، فلسنا متعبدين بقول أحد الطائفتين، بل أيُّهم أثبتَ حكمًا بنقل صحيح عن العرب أخذنا به، لأن كلتا الطائفتين أثبات ثقات فيما نقلوا[٢].

(١) مباحث في علوم القرآن صـ ٢٥٨.
(٢) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن صـ١٧١.

الفصل الثاني

دراسة وصفية لبعض القراءات القرآنية وتوجيهاتها النحوية

المسألة الأولى: العطف على فعل الشرط بـــ (ثم) وعلى الجواب بـــ (الفاء، والواو).

المسألة الثانية: اللغات الواردة في (اللذان، واللتان).

المسألة الثالثة :حكم (أي) من حيث الإعراب والبناء.

المسألة الرابعة : (قبل، وبعد) من حيث الإعراب والبناء.

المسألة الخامسة : حكم الظرف المضاف لجملة فعلية فعلها مضارع.

المسألة السادسة: حكم تمييز المائة.

المسألة السابعة: إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده.

المسألة الثامنة: العطف على الضمير المجرور.

المسألة التاسعة: إتباع المستثنى في الاستثناء المنفي المتصل.

المسألة العاشرة: العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر.

المسألة الحادية عشرة: عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة.

المسألة الثانية عشرة : إضمار (أن) بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي.

المسألة الأولى

العطف على فعل الشرط بـــ (ثم) وعلى الجواب بـــ (الفاء، والواو)

قال تعالى: ﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾(١)

وقال أيضًا:﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾(٢).

استشهد الكرماني بهاتين الآيتين في مجال حديثه عن حكم الفعل المعطوف على الشرط أو الجواب قائلًا :" وقد يعطف على الشرط أو الجزاء.....، فإن توسط وعطف على الشرط بـــ(واو) أو (فاء) أو (ثم) فالوجه الجزم ، ولك النصب مع الواو والفاء بالسببية، نحو: (إن تكرم وتحسن أو فتحسن) أو (ثم تحسن أكرمك)، وعند الكوفيين إجراء (ثم) مجرى الواو والفاء في النصب، وتمسكوا بقوله:﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾على قراءة النصب، وكذا في الفعل المتأخر، ويحتمل فيه الاستئناف أيضًا، نحو: إن تقم أقم وأحسنْ أو (أحسنُ) إليك، أو فأحسنْ أو (فأحسنُ) إليك، ونحو ﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾، قرئ رفعًا وجزمًا، ولا مانع في العربية من النصب"(٣).

بالنظر في نص الكرماني نجده يتحدث عن الخلاف الوارد في الحكم الإعرابي للفعل الذي يتوسط بين الشرط والجزاء معطوفًا على الشرط بالفاء أو الواو، مرجحًا مختاره، وهو جواز النصب والجزم، ولكن الوجه هو الجزم، وهو مذهب البصريين، ثم عقب بذكر مذهب الكوفيين؛ حيث حملوا (ثم) على الفاء والواو في جواز النصب بعدها بأن مضمرة، وحجتهم على ذلك ما أورده الكرماني من قراءة

(١) من الآية ١٠٠/ من سورة النساء .
(٢) الآية ١٨٦/ من سورة الأعراف.
(٣) التذكرة في النحو صـ ١٧٨.

النصب، ثم تلاه بحكم الفعل المتأخر عن جملة الشرط وجوابه؛ حيث يجوز فيه الأوجه الثلاثة (الرفع، والنصب، والجر) مستدلًا بما ورد من قراءات في الآية الثانية التي ذكرها، والآن أبدأ بذكر القراءات الواردة في الآية الأولى وتوجيهها، وموقف العلماء منها:

قرئت الآية الأولى برفع(يدركه)، ونصبه، وجزمه [١].

وتوجيهها كالآتي:

أما قراءة الجزم فبالعطف على (يَخْرُجْ) ، وهي قراءة الجمهور.

وأما الرفع فعلى الاستئناف، على أن (يدركه) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: ثم هو يدركه الموت، فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم، وذلك لما بين الشرط والابتداء من المتشابهات.

وهناك وجه آخر للرفع ذكره ابن جني ، وهو أنه أراد (يدركه) بالجزم غير أنه نوى الوقف على الكلمة، فنقل الحركة من الهاء إلى الكاف، فصار (يدركه) بالرفع[٢].

أما قراءة النصب فعلى إضمار(أنْ)، وقد ذكر ابن جني أن هذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن، والعطف ليس على الشرط لفظًا بل معنى[٣] .

والقراءة بالنصب هي موطن الشاهد هنا ؛ حيث استدل بها الكوفيون لمذهبهم في حمل (ثم) على الفاء والواو في نصب الفعل بعدها (بأن) مضمرة، إذا توسط بين الشرط والجواب[٤].

بينما لم يثبت البصريون بهذه القراءة حكمًا لندورها، وفي ذلك يقول سيبويه:" واعلم أن (ثم) لا ينصب بها، كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضمر

---

(١) قرأ طلحة بن سليمان برفع (يدركه)، وقرأ الحسن والجراح بنصبه، وقرأ الجمهور بجزمه، ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١٩٥/١، التبيان ١/ ٣٨٥، التصريح ٤٠٩/٢

(٢) ينظر المحتسب ١٩٦/١٩٥/١، روح المعاني للألوسي ١٢٣/٣.

(٣) التبيان ٣٨٥/١، روح المعاني ١٢٣/٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٥/٤، المساعد على تسهيل الفوائد ١٠١/٣، روح المعاني ١٢٤/٣، دراسات لأسلوب القرآن ٢٠٣/٣.

بعده (أن)، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها (الواو)، ولكنها تشرك ويبتدأ بها"[١] .

وليتضح المجمل في عبارة سيبويه من علة هذا الحكم أتبعها بتعليل ابن مالك لاختصاص الواو والفاء دون (ثم) بهذا الحكم؛ حيث ذكر أن ذلك لما في الفاء من معنى السببية، ولما في الواو من معنى المعية، وكلا المعنيين يقتضي الاتصال بما قبله بخلاف غيرهما من الحروف، فهي ليست كذلك[٢].

بينما ذكر السيوطي أن قراءة الجزم أحسن من النصب؛ لأن العطف في حالة الجزم على ملفوظ به، وهو الفعل السابق، أما النصب فالعطف معه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق[٣].

ثانيًا القراءات الواردة في قوله تعالى:﴿ مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾ وتوجيهها:

القراءة الأولى: (ونذرُهم) بالنون والرفع .

والقراءة الثانية : (ويذرُهم) بالياء والرفع.

والقراءة الثالثة : (ويذرْهم) بالياء والجزم[٤].

فقراءة الجزم بالعطف على محل الفاء في (فلا هادي له)، والفاء فيه جواب الجزاء[٥].

وأما الرفع فعلى الاستئناف[٦].

وما ذكر من القراءات في الآية السابقة يوافق وجهين من ثلاثة تقضي بهم القاعدة النحوية التي تقرر أن المعطوف على جواب الشرط المقرون بالفاء الوجه

(١) الكتاب ٨٩/٣.
(٢) المقاصد الشافية ١٥٦/٦.
(٣) الهمع ٤٠٠/٢.
(٤) قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (ونذرهم) بالنون والرفع، وقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي بالياء والجزم، ينظر السبعة في القراءات صـ٢٩٨، معاني القراءات للأزهري٤٣١/١.
(٥) معاني القراءات ٤٣١/١، التبيان٦٠٦/١
(٦) معاني القراءات ٤٣١/١.

فيه الرفع ؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء أجري مجراه في غير الجزاء، فحق ما عطف عليه أن يكون كذلك، ويجوز فيه النصب بإضمار (أن)، ويجوز الجزم بالعطف على موضع الفاء ، وقد وردت الآية بوجهي الرفع والجزم.

وفي ذلك يقول سيبويه:" وبلغنا أن بعض القراء قرأ: "مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ" ، وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جوابًا ؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره،..... ، وتقول : إن تأتني فلن أوذيك واستقبلك بالجميل، فالرفع ههنا الوجه، إذا لم يكن محمولًا على (لن)"[١].

وقد ذكر السيرافي أن النصب ضعيف[٢].

وعلل الشاطبي لكون النصب ضعيفاً مع الواو والفاء ؛ حيث عطف على الجزاء ، وهو واجب، والنصب بابه غير الواجب، لكنه قوي من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوع إلا بعد وقوع الأول، فلما كان كذلك ضارع ما لا يوجب الفعل كالاستفهام، فنصبوا لذلك[٣].

وذكر الأزهري أن النصب قليل، ونقل قراءة النصب في الآية محل الدراسة، إلا أنه قال : " ولم أقف على من قرأ به"[٤].

وقال ناظر الجيش: " إذا كان النصب ثابتًا في إحدى القراءات السبع تعين الاعتراف بصحته، وارتفع الإشكال"[٥].

وذلك بدليل القراءات الواردة في قوله تعالى:﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[٦].

(١) الكتاب ٩١/٣.
(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢٩٥/٣.
(٣) المقاصد الشافية ١٥٧/٦.
(٤) التصريح٤٠٨/٢.
(٥) تمهيد القواعد ٤٢٤٨/٨.
(٦) من الآية ٢٨٤/ من البقرة .

حيث قرئت بالثلاث حركات في (يغفر، ويعذب) [١].

من خلال ما تقدم نجد أن الكرماني قد وظف القراءة في الآية الأولى كدليل وحجة للمذهب الكوفي والقراءتين في الآية الثانية كتدعيم وإثبات للحكم النحوي، ولم يذكر أن هناك قراءة بالنصب، ولكن ذكر أنه لا مانع من النصب وإن لم ترد القراءة به، كما تضمن نصه قراءة سبعية وأخرى شاذة، وهو يعتد بكلتا القراءتين، ويوافق من قبله في ذلك ، وفي ورود وجه النصب في المعطوف على الشرط وجوابه.

(١) ينظر المقاصد الشافية ١٥٤/١٥٣/٦، التصريح ٤٠٨/٢.

المسألة الثانية

اللغات الواردة في (اللذان، واللتان)

قَالَ تَعَالَى:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلۡأَسۡفَلِينَ ﴾(١)

وقال أيضًا:﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ فَإِن تَابَا وَأَصۡلَحَا فَأَعۡرِضُواْ عَنۡهُمَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابَا رَّحِيمًا ﴾(٢).

قال الكرماني في تثنية (اللذان، واللتان):" ومن العرب من يشدد نونهما رفعًا ونصبًا وجرًا، على حكاية الكوفيين، والبصريون زعموا أن التشديد مخصوص بحالة الرفع، ويؤيد قول الكوفيين قوله تعالى:"﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا ﴾، بتشديد النون في السبع، كما قرئ: "﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾، بالتشديد"(٣).

بالنظر في نص الكرماني نجد أنه استدل بالآيتين على القراءة بالتشديد، على أن هاتين القراءتين توافقان اللغة الواردة عن العرب، وبالرجوع للقراءات الواردة في الآية نجد أنه قد ورد في الآيتين اللتين هما محل الدراسة قراءتان:

الأولى : بتشديد النون من (اللذين)، والثانية : القراءة بتخفيف النون (٤).

وقد ورد في نون المثنى عدة اللغات، وهي: التخفيف ، والحذف، والتشديد، فمن خفف فقد جرى على الأصل في المثنى، كما في نون (رجلان)، وهي لغة

---

(١) الآية ٢٩/ من سورة فصلت.
(٢) الآية ١٦/ من سورة النساء.
(٣) التذكرة صـ ١٩٥.
(٤) قرأ ابن كثير : أرنا اللذين ،بتشديد النون ، والأصل:اللذيين، فحذفت الياء، وجعل التشديد عوضًا من الياء المحذوفة التي كانت في (اللذين) ،وقرأ الباقون بالتخفيف، ولم يعوضوا من الياء شيئًا، ينظر معاني القراءات ٢٩٦/١، حجة القراءات صـ٦٣٦، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١٤٥/٢.

الحجاز وبني أسد، ومن شددها فقد جعل التشديد فرقًا بين ما يضاف من المثنى وتسقط نونه للإضافة، نحو: غلاما زيد، وما لا يضاف نحو: الذي، والتي، وقيل للفرق بين النون الداخلة عوضًا عن الحركة والتنوين، والنون الداخلة عوضًا من حرف ساقط من نفس الكلمة، وهي لغة تميم وقيس، ومن حذف النون فقد جرى على لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة [١].

وتشديد نون المثنى في الرفع والنصب والجر مما أيده الكوفيون ، ومنعه البصريون في النصب، وأجازوه في الرفع فقط، ويؤيد كلام الكوفيين القراءة الواردة بتشديد النون في حالة النصب، واختاره ابن مالك والأشموني[٢] .

وعلى ذلك فلا خلاف بين النحاة في تشديد النون في حالة الرفع ، وقد ورد به القرآن الكريم ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾، على القراءة بالتشديد، بينما ورد الخلاف بينهم في التشديد في حالتي النصب والجر ، وبه ورد القرآن أيضًا، كما ذكر الكرماني [٣].

من خلال ما تقدم نجد أن المسموع من اللغات الواردة عن العرب في تثنية (الذي، والتي) يؤيد مذهب الكوفيين، وقد وردت به قراءة سبعية، وهناك قراءات أخرى تعضدها، ومجمل القول أن اللغة تؤخذ سماعًا عن العرب، وكما ورد القرآن بالتشديد في حالة الرفع، كذلك ورد به في حالة النصب، وليس هناك ما يمنع من قبول السماع بأحد الوجهين دون الآخر؛ حيث لا يمنع منه مانع، كما ثبت اعتداد الكرماني بالقراءات السبعية، بل وترجيحه ما وردت به القراءة، وهو في ذلك يوافق جمهور الكوفيين.

---

(١) ينظرشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٦/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١١١/١، ارتشاف الضرب ١٠٠٣،١٠٠٤، التذييل ٢٧/٣، المقاصد الشافية ٤٣٠/١.

(٢) ينظر التذييل ٢٥/٣،أوضح المسالك ١٤٥/١، ، شرح ابن عقيل ١٤١/١، شرح الأشموني ١٢٨/١.

(٣) التذييل ٢٦/٣.

المسألة الثالثة

حكم (أي) من حيث الإعراب والبناء

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾ ﴾[(١)].

استشهد الكرماني بهذه الآية، في سياق حديثه عن (أي)، وذكر أن فيها قراءتين بالضم على البناء والنصب ، وذلك حيث قال: " ولا يعمل فيها إلا فعل مستقبل يتقدم عليها ، نحو :﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ ، وهذا عند الكوفيين، ولم يلتزم البصريون الاستقبال ولا التقديم، وعليهم إقامة شاهد.

وهي في الحالات سواء قد تؤنث وتثنى وتجمع، فيقال :(إيّه)، و(إيّان)، و(إيَّتان)، و(إيُّون)، و(أيَّات)، وعلى الحالين معربة، وعند البصريين أنه إذا أضيفت ، وكان صدر صلتها؛أي: المبتدأ، ضميرًا، تبنى على الضم[(٢)]، وأجاب المعربون أن(أيا) في الآية استفهامية مبتدأ، و(أشد) خبر، ثم منهم من قدر مفعول(ننزعن)، ومنهم من قال: إنه: (كل شيعة)، وفيه تكلف لايخفى،والجواب أن القراءة بالضم على رأي من جوز البناء، ولا يجب على القارئين بالنصب تصحيح الضم ، ونحن لا نسلم أن قراءة القراء كلها تطابق الوحي" [(٣)].

ذكر الكرماني القراءات الواردة في الآية، ووجَّه قراءة الرفع على البناء، وعلى ذلك فهو يقول أن (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، تعرب، مستدلًا على ذلك بقراءة النصب، وأنه لا حجة في القراءة بالضم؛ لأنه محمول على رأي من جوز البناء، وقوله بأن قراءة القراء لا تطابق الوحي يعد تشكيكًا منه في القراءة بالرفع مع أنها قراءة الجمهور، وقراءة الجمهور متواترة ، كما سبق التأصيل لذلك في الفصل الأول من هذا البحث، وبالإضافة لما تقدم فقد أشار إلى ذلك جمع جليل

(١) الآية ٦٩/ من سورة مريم.
(٢) ينظر الكتاب ٤٠٠/٢.
(٣) التذكرة في النحو صـ ٢٠٣.

من العلماء، ومنهم أبو عمرو الداني حيث قال تحت عنوان /الأحرف السبعة كلها صواب:" وهذه القراءات كلها والأوجه بأسرها من اللغات هي التي أنزل القرآن عليها، وقرأ بها رسول الله ﷺ، وأقرأ بها، وأباح الله ــ تعالى ــ لنبيه القراءة بجميعها، وصوَّب الرسول ﷺمن قرأ ببعضها دون بعض" (١).

وكذلك ذكر تاج الدين السبكي أن القراءات السبع متواترة(٢) ، وهذا قليل من كثير ذكره العلماء في هذا المقام .

والآن أبدأ بذكر القراءات الواردة في الآية، وتوجيهها، وموقف النحاة منها:

حيث ورد في الآية محل الدراسة قراءتان:

إحداهما ــ بضم(أيهم)، والثانية بالنصب(٣).

وتوجيه قراءة الرفع تختلف باعتبار نوع الحركة، هل هي حركة إعراب أو بناء؟ فهي معربة عند الخليل ويونس، ومبنية عند سيبويه على الضم(٤) ؛ لسقوط صدر الجملة التي هي صلتها(٥).

وعلة البناء عند سيبويه أنها خالفت أخواتها في الحذف(٦) ووافقه الأخفش(٧)، وابن الحاجب(٨).

أما عن توجيه قراءة الرفع عند من قال بإعرابها فهو على عدة أقوال كالآتي:

وُجِّهت قراءة الرفع على أن (أيُّهم) مرفوع على الحكاية، والتقدير: لننزعن الذين يقال فيهم: أيهم أشد، فهي على هذا استفهامية، وهو قول الخليل(٩)، واختاره

(١) الأحرف السبعة للقرآن صـ٥٣.
(٢) جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي صـ٢١.
(٣) قرأ الجمهور بالرفع، وقرأ بعض الكوفيين، ومعاذ بن مسلم، وهارون القارئ، وطلحة بن مصرف بالنصب، ينظر مشكل إعراب القرآن ٤٥٨/٢، إعراب القراءات الشواذ للعكبري٥٤،٥٥/٢.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك٤٤٩/١.
(٥) مفاتيح الغيب٥٥٧/٢١.
(٦) إعراب القرآن للنحاس١٧/٣ .
(٧) معاني القرآن٢١٨/١.
(٨) أمالي ابن الحاجب١٤٨،١٤٩/١.
(٩) الكتاب٣٩٩/٢.

السهيلي والزجاج[١]، وحسنه الرماني قائلًا:"وهذا وجه حسن؛ لأن في (ننزع) دليلًا على معنى القول؛ لأنه ينزع بالقول"[٢].

ويونس على أن (أيهم) مرفوعة بالابتداء على إلغاء(لننزعن)، أو أنها مبتدأ، وما بعدها خبر، والجملة في موضع نصب بـــ(ننزعن)، والفعل معلق عن العمل[٣].

بينما ذهب الأخفش والكسائي إلى أن الجملة مستأنفة، و(أي) استفهام، و(مِنْ) زائدة: أي لننزعن كل شيعة.

وذهب الفراء إلى أن (ننزع) عُلِّقت عن العمل ؛ لأن معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله، والتقدير: لننزعنهم تشيعوا أو لم يتشيعوا، أو إن تشيعوا، ومثله: لأضربن أيهم غضب ؛ أي: إن غضبوا أو لم يغضبوا، ، وقال العكبري: إن هذا القول أبعد الأقوال عن الصواب[٤].

أما المبرد فذهب إلى أن «أيهم» مرفوع بشيعة ؛ لأن معناه تشيع، والتقدير: لننزعن من كل فريق يشيع أيهم، وهو على هذا بمعنى الذي[٥].

هذا عن قراءة الرفع أما عن قراءة النصب فعلى أنها معمولة لـــ(ننزعن)[٦] .

قال سيبويه:"وحدثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها: " ثم لننزِعنّ من كل شيعةٍ أيَّهم أشدُّ عَلى الرَّحْمَنِ عتيّا "، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرُرْ على أيهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت: اضرب الذي أفضلُ، لأنك تُنزل (أيا ،ومَن) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام "[٧]. وقد حكم العكبري على قراءة النصب بالشذوذ[٨] .

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/٣٤٠، نتائج الفكر صـ١٥٥ .
(٢) منازل الحروف صـ٤٤.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٧٨.
(٤) المصدر السابق ٨٧٩/٢.
(٥) المصدر السابق ٨٧٨/٢.
(٦) معاني القرآن للفراء٤٧/١.
(٧) الكتاب ٣٩٩/٢.
(٨) التبيان ٨٧٨/٢.

وقد قرأ الكوفيون الآية بالنصب ، وهي عندهم معربة إذا أضيفت، وحذف العائد من صلتها[١] .

وذكروا أنه لا حجة في قراءة الرفع؛ لأن الضمة ضمة إعراب لا بناء[٢].

كما احتجوا لمذهبهم برواية الجرمي أنه خرج من البصرة إلى مكة، ولم يسمع أحدًا يقول:"اضرب أيُّهم أفضل"؛أي: كلهم ينصبون، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب:اضرب أيُّهم أفضل بالضم.

كما أن لهم دليلًا من القياس وهو: أن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب، كقبل وبعد، فالإضافة توجب إعراب الاسم، و(أي) إذا أفردت أعربت، فكيف تبنى إذا أضيفت؟!

وقد رُدَّ عليهم قولهم : بأن القراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب.

أما حكاية الجرمي فكل ما فيها أنه لم يسمع (أيُّهم) بالضم، وقد سمعه غيره، ومما يعضد لغة الضم قول الشاعر[٣]:

إذَا مَا لَقيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

برفع (أيُّهم) فدل على أنها لغة صحيحة لا وجه لإنكارها.

أما دليلهم من القياس فرده: أن الإضافة ترد الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء حال الإفراد، أما إذا كان الموجب للبناء في حال الإضافة لم ترد الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب[٤] .

وقد جمع العكبري بين المذهبين ؛ حيث ذكر أن حكاية الجرمي لغة لبعض العرب، وسيبويه حكى خلافها، فيجمع بين الحكايتين ، ويحمل الأمر فيها على لغتين، إلا أن الأقيس البناء[٥].

---

(١) الإنصاف٢/٥٨٣.
(٢) المصدر السابق ٢/٥٨٤.
(٣) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة.
ينظرشرح الكتاب للسيرافي ٣/١٦٦، ،الإنصاف ٢/٥٨٧ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٨٣، المقاصد النحوية ١/٤٠٠،التصريح ١/١٥٧.
(٤) الإنصاف ٢/٥٨٨.
(٥) اللباب في علل البناء ٢/ ١٢٥.

وقد نقل ابن يعيش قول الخليل بأن القياس النصب[١] .

وقوى ابن مالك إعراب (أي) على قراءة النصب[٢] .

خلاصة ما تقدم أن هناك خلافًا بين النحاة في توجيه قراءة الرفع، فمنهم من جعلها حركة بناء ،ومنهم من جعلها حركة إعراب، وليس كما ذكر الكرماني من أن من قرأ بالضم حملها على البناء، وهناك قراءة النصب ، وهي عربية جيدة، كما ذكر سيبويه، ولكن ليس معنى هذا أن نحكم على قراءة الرفع بأنها غير صحيحة وغير مطابقة للوحي، بل هي قراءة الجمهور، وهي ثابتة لا مجال للحكم عليها بالخطأ، بل ووافقت وجهًا من العربية، فهي لغة واردة عن العرب، وعضدها السماع من الشعر، ولها وجه من القياس، فلا مجال لردها، بل نوفق بين القراءتين بكونهما يحاكيان لغتين واردتين عن العرب، والكرماني في هذا يخالف من سبقه من النحاة بإنكاره الرفع على الإعراب ؛ حيث حصر المسألة في القول بالبناء على الضم والقول بالإعراب بالنصب ، كما أنكر مطابقة قراءة الجمهور للوحي .

وهذا بخلاف ما ذكره أئمة العلماء في شأن تواتر القراءات ، وقد سبق تحقيق القول في ذلك عند الحديث عن تواتر القراءات ، وفي ذلك يقول القسطلاني:" ومن له اطلاع على هذا الشأن يعرف أن الذين قرؤوا هذه القراءات العشر، وأخذوها عن الأمم المتقدمين كانوا أممًا لاتحصى ، وطوائف لا تُستقصى ، والذين أخذوا عنهم أيضًا أكثر، وهلم جرا إلى زماننا هذا، فقد علم مما سبق أن السبع متواترة اتفاقًا ، وكذلك الثلاثة بعدها بخُلف"[٣] .

وقد رَدَّ على من اعترض على القول بتواترها بأن الأسانيد إلى الأئمة السبعة ، و كذلك أسانيدهم إلى النبي ﷺ أحاد لا تبلغ حد التواتر، فلم حكم بأنها متواترة ؟

(١) شرح المفصل لابن يعيش٢/٣٨٣.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك١/٢٠٨.
(٣) لطائف الإشارات ١/١٤٢.

فأجاب بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم، وإنما نسبت القراءات إلى هؤلاء الأئمة ؛ لأنهم تصدوا لضبط الحروف، وحفظ شيوخهم فيها، ومع كل منهم في طبقته عدد يبلغها حد التواتر؛ لأن القرآن قد تلقاه من أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجمع الغفير عن مثلهم، وذلك مع تلقي الأمة لقراءة كل منهم بالقبول[١] .

وقال الزرقاني : "والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أن القراءات العشر كلها متواترة، وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي، وابن الجزري، والنويري، بل هو رأي أبي شامة في نقل آخر صححه الناقلون عنه، وجوزوا أن يكون الرأي الآنف مدسوسًا عليه، أو قاله أول أمره، ثم رجع عنه بعد"[٢].

فلا يمكن القول بعد هذا بأن قراءة الجمهور لا توافق الوحي، وكيف ذلك وقد تواترت وثبتت بالسند الصحيح إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(١) المصدر السابق ١٤٤/١، ١٤٣، وبهذا رد الزرقاني أيضًا في مناهل العرفان ٤٣٦/١.
(٢) مناهل العرفان ٤٤١/١.

المسألة الرابعة

(قبل، وبعد) من حيث الإعراب والبناء

قال تعالى:﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾(١).

وفي ذلك يقول الكرماني : " الأول : في الظروف المقطوعة عن الإضافة، وتسمى بالغايات، فبنيت هذه الظروف عند قطعها عن الإضافة، على الضم، تقول : لله الأمر من قبل ومن بعد" ، وإذا نونت أعربت، نحو: ....، وعليه قراءة ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ ﴾بالتنوين في الشواذ ، فيقال: ابدأ به أولًا، ومنهم من خص التنوين بحال الرفع والنصب، وقراءة الآية بالجر تفيد جوازه جرًا أيضًا"(٢).

يتحدث الكرماني عن حالة الظروف التي قطعت عن الإضافة كـ (قبل، بعد)، مستدلًا بالقراءة المذكورة بالتنوين على إحدى حالات هذه الظروف، كما سيتبين.

والآن أذكر القراءات الواردة، وتوجيهها، وموقف النحاة منها كالآتي:

وردت في الآية عدة قراءات:

الأولى : القراءة برفع (قبل، وبعد) بغير تنوين على البناء؛ لقطعهما عن الإضافة.

والثانية: القراءة بخفض (قبل) ، ورفع (بعد) ، أو بخفضهما دون تنوين.

والثالثة: القراءة بخفض (قبل، وبعد) مع التنوين(٣).

والمستدل به هنا هو قراءة الخفض مع التنوين.

---

(١) الآية ٤/ من سورة الروم.

(٢) التذكرة صـ ٢٩٥.

(٣) قراءة الجماعة بالضم على البناء، والقراءة بالخفض بغير تنوين للجحدري والعقيلي، وقراءة الخفض والتنوين لأبي السمال والجحدري، ينظر معاني القرآن للفراء ٣١٩/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٨٠/٣، ١٧٩،التبيان ١٠٣٦/٢.

وبالرجوع للقاعدة النحوية نجد أن (قبل، وبعد) من الظروف التي لها حالات طبقًا لورودها في الكلام؛ حيث يجب إعرابهما في ثلاث صور:

الأولى : أن يصرح بالمضاف إليه في الكلام، نحو : جئتك بعد العصر .

والثانية: أن يحذف المضاف إليه ، وينوى ثبوت لفظه، فيبقى الإعراب ، ويترك التنوين، كما في قراءة الجر بدون تنوين.

والثالثة: أن يحذف المضاف إليه ، ولا ينوى شيء، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع التنوين ؛ لزوال ما يعارضه لفظًا وتقديرًا، كما في قراءة الجر مع التنوين ؛ أي: من زمن متقدم ومن زمن متأخر.

بينما يجب البناء على الضم إذا نوي معنى المضاف إليه دون لفظه ، كما في القراءة الأولى : قراءة الجماعة؛أي: من قبل ذلك ومن بعد ذلك، أو من قبل الغلب ومن بعده(١).

هذا، وقد أشار الكرماني إلى أن هناك من خص التنوين بالنصب دون الجر والرفع، والذي خصه بذلك هو ابن مالك؛ حيث قال(٢):

" وأعربوا نصبًا إذا ما نكرا قبلًا وما من بعده قد ذكرا "

ورد الشاطبي قول ابن مالك قائلًا:" وتخصيصه النصب في هذه الأشياء إذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر التحكم من غير دليل ، وأمر لا يساعده عليه سماع، فإن أكثر ما ذكر يدخل فيه الجر وغيره، ألا ترى أنك تقول: أتيته من فوقٍ، ومن تحتٍ ، وفي بعض القراءات المحكية: لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ"(٣).

(١) ينظر المقتضب٢/١٨٠، شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٤٣، ارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٧، توضيح المقاصد ٢/ ٨١٧ ، أوضح المسالك ٣/١٣٠ـ ١٣٥ ،، شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ١٣٣، تمهيد القواعد ٧/ ٣٢١٣، التصريح ١/٧١٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٤.

(٣) المقاصد الشافية ٤/١٤٠.

بينما علل المرادي اقتصار ابن مالك على النصب ، بأن الغالب فيها النصب، والجر قليل؛ لذا اقتصر عليه ابن مالك(١).

وقد استدل الفراء على أنهما في حال الإعراب ينونان مع الخفض والنصب والرفع بما جاء من ذلك في أشعار العرب، ومنه قول بعضهم(٢):

فساغ ليَ الشرابُ وكنتُ قَبْلًا أكادُ أغَصُّ بالماءِ الحَميم

وكذلك تقول: جئتك من قبل فرأيتك، وكذلك قوله(٣):

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

قال الفراء معلقًا:" فهذا مخفوض، وإن شئت نونت، وإن شئت لم تنون على نيتك"(٤).

واعترض النحاس على ما ذكره الفراء قائلًا:"وحكى الفراء "من قبل ومن بعد"، مخفوضين بغير تنوين، وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة، الغلط فيها بيّن، فمنها: أنه زعم أنه يجوز «من قبل ومن بعد،....، ومنها أنه شبّه (من قبل ومن بعد) بقولهم: من عل،....، فخلط الجميع في الباب، وجاء بهما في (قبل وبعد)، وأحدهما مخالف لقبل وبعد"(٥).

(١) توضيح المقاصد ٨١٨/٢.
(٢) وهو من الوافر، وقائله :يزيد بن الصعق، وقيل : لعبدالله بن يعرب.
ينظرشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/٣،ارتشاف الضرب ١٨١٧/٤، توضيح المقاصد ٨١٧/٢، المقاصد النحوية ١٣٤٨/٣،التصريح ٧١٩/١،
(٣) البيت من الطويل، وهولامرئ القيس.
ينظر الديوان صـ ٥٤، شرح أبيات سيبويه ٢٩٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠٩/٣،أوضح المسالك ١٤٢/٣، التصريح ٧٢٥/١.
(٤) معاني القرآن للفراء ٣٢١/٢،٣٢٠.
(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١٧٩/٣، ١٨٠.

فوجه الاعتراض أنه شبَّه (قبل ، وبعد) بـــ (عل) ، واستدل النحاس بأن سيبويه قد فصل في الحكم بين (عل) ، و(أوَّل) ، والفراء جمع بينهما، وهذا خطأ[١].

خلاصة ما تقدم أن الآية بقراءاتها المتعددة جاءت كشواهد على حالات (قبل ، وبعد) من ظروف الزمان من حيث الإعراب والبناء، وكان الكرماني تابعًا في استشهاده بالقراءة لجمهور النحاة، إلا أنه وافق الشاطبي في مخالفة ابن مالك في قصره التنوين على النصب دون الجر ، محتجًا بورود القراءة بالجر مع التنوين، وهما بذلك تابعان للفراء فيما ذكره في معانيه، وعلى هذا فقد وظف الكرماني القراءة الشاذة للاستدلال على القاعدة وتأييد ما وردت به.

(١) قد أورد النحاس عبارة سيبويه التي استدل بها، ينظر الكتاب ١٦/١، إعراب القرآن للنحاس ١٧٩/٣، ١٨٠ .

المسألة الخامسة

حكم الظرف المضاف لجملة فعلية فعلها مضارع

قال تعالى:﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١١٩ ﴾[١].

قال الكرماني:" وأجاز الكوفيون إضافة اسم الزمان إلى الجملة المصدرة بالمصدرية مطلقًا، نحو: اصبر إلى وقت أن أصلي، ... ، وإن كان ما وليها فعلًا مضارعًا معربًا أو جملة اسمية، فعند الكوفية الإعراب أرجح، وعند البصرية الإعراب واجب، ويردُّ البصرية قراءة نافع: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ بفتح (اليوم)" [٢].

بالنظر في نص الكرماني نجد أنه يرد مذهب البصريين القائل بوجوب إعراب الظرف المضاف لجملة فعلية فعلها مضارع بالقراءة الواردة بالفتح، فهو يحتج بالقراءة المؤيدة للمذهب الكوفي، ويرد بها في الوقت ذاته المذهب المخالف، وفيما يلي عرض للقراءات الواردة وتوجيهها وموقف النحاة منها :

لقد ورد في الآية موضع الدراسة قراءتان:

الأولى: بنصب (يوم)، والثانية : بالرفع[٣].

وتوجيه هذه القراءات كالآتي:

القراءة بنصب (يوم) جاءت على مذهب الكوفيين الذين يجيزون الإعراب والبناء في الظرف المضاف للجملة الفعلية التي فعلها معرب، وفي ذلك يقول الفراء:" وقوله: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾، ترفع (اليوم) بهذا، ويجوز أن

(١) الآية ١١٩/ من سورة المائدة.
(٢) التذكرة صـ ٢١٨.
(٣) قراءة نافع بالنصب، والباقين بالرفع، ينظرالسبعة في القراءات صـ ٢٥٠، إعراب القرآن للنحاس ٢٩٠/١، الحجة في القراءات السبع صـ ١٣٦.

تنصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه، ويفعلون ذلك به في موضع الخفض" [١].

أو على أن نصب (يوم) بالإعراب على جعله ظرفًا للفعل.

والبصريون يوجبون الإعراب في هذه الحالة ؛ لأنه مضاف لمعرب، والبناء موجبه المشاكلة عندهم[٢].

ويرد توجيه البصريين: أن المشار إليه هو اليوم؛ لاتفاق الستة على الرفع، فلو جعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه (اليوم)؛ لأنه يلزم اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مباينًا للتقدير في القراءة الأخرى، مع أن الوقت واحد والمعنى واحد إلا أن المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، فلابد من كونها مما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدده[٣].

ورد البصريون على أن توجيهه باعتبار الإشارة للوعد لا لليوم[٤].

أما قراءة الرفع فعلى أن (هذا) مبتدأ، و (يوم ينفع) الخبر[٥].

واختار الأخفش، والسيرافي، والفارسي، وابن مالك، وابن هشام، والشاطبي مذهب الكوفيين[٦].

وذلك لأن علة البناء ليست لطلب المشاكلة، بل لأن الظرف هنا شبيه بحرف الشرط في جعله الجملة التي تليه مفتقرة إليه، وقد ورد السماع أيضًا بالبناء قبل الجملة الاسمية ، وإذا ثبت ذلك كان البناء قبل الفعل المضارع أولى ؛ لأن أصله البناء [٧].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١.
(٢) ينظر معاني القراءات ٣٤٤/١، توضيح المقاصد ٨٠٦/٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣.
(٤) تمهيد القواعد ٣٢٤٥/٧.
(٥) ينظر الحجة في القراءات السبع صـ ١٣٦، معاني القراءات ٣٤٤/١ ، الحجة للقراء السبعة ٣/ ٢٨٤/٢٨٣، مشكل إعراب القرآن ٢٤٥/١، التبيان ١/ ٤٧٧.
(٦) ينظر شرح كتاب سيبويه ١٢٤/١، مغني اللبيب صـ ٦٧٢، المقاصد الشافية ٨٤/٨٣/٤، التصريح ٧٠٦/١.
(٧) توضيح المقاصد ٨٠٦/٢ـ ٨٠٩.

ويرد على البصريين قراءة نافع الواردة هنا بالفتح[١] .

وأجاب البصريون بأن فتحته إعراب لا بناء[٢] .

ويرد عليهم كذلك قراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾[٣] بالفتح.

وقول الشاعر[٤]:

إذا قلتُ هذا حِينَ أسْلُو يُهيجُني نَسِيمُ الصَّبا من حيثُ يَطَّلِعُ الفجرُ

وقول الآخر[٥]

ألم تعلمي ياعَمْرَكِ الله أنّني كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ[٦]

من خلال ما تقدم نجد أن القراءة جاءت موافقة لمذهب الكوفيين ومن تابعهم من البصريين، ويؤيدها ما ورد في قراءة أخرى، وما ورد من السماع المتمثل في الشعر الوارد عن العرب، بالإضافة للأدلة العقلية، ولما يترتب على مذهب البصريين من التأويل الذي يؤدي للتناقض، والتوفيق بين القراءات أولى، وعلى ذلك فقد وظف الكرماني قراءة نافع ، وهو من السبعة في دعم المذهب المختار عنده، واستخدمها حجة على مذهب المخالفين من البصريين ، وهذا أولى، والله أعلم.

---

(١) أوضح المسالك ١١٤/٣.

(٢) التصريح ١/ ٧٠٦.

(٣) من الآية ١٩/ من سورة الانفطار، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن أبي إسحاق والحضرميّ " يَوْمُ لاَ تَمْلِكُ "رفعًا، وقرأ الباقون (يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ) نصبًا، تنظر القراءة في السبعة في القراءات صـ ٦٧٤،معاني القراءات ١٢٧/٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي.
ينظر شرح أشعار الهذليين للسكري صـ٩٥٧ ،شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٣، مغني اللبيب صـ ٦٧٢، تمهيد القواعد ٣٢٣٢/٧.

(٥) البيت من الطويل ، وقيل لمويال بن بنجهم أو بشر بن هذيل الفزاري.
ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٦/٣، مغني اللبيب صـ ٦٧٣، تمهيد القواعد ٣٢٣٢/٧.

(٦) ينظر المغني صـ ٦٧٢.

المسألة السادسة

حكم تمييز المائة

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾ ﴾[1].

قال الكرماني : " وقد يجمع معدود (مائة) ، نحو : مائة رجال، وقد يفرد منصوبًا، نحو:

إذا عاشَ الْفَتى مِئَتَيْنِ عاماً فَقَدْ ذّهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالفَتاءُ

وقوله تعالى: ﴿ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾، على قراءة الإضافة، وما قيل أنها على البدلية خرص غير لائق وتكلف، فإن البدل لو رُفِع المبدل منه يقوم مقامه ويتم دلالة الكلام، وليس هاهنا كذلك، فإنه يُبهم السنين بلا عدد، وكما أن العدد بلا معدود مبهم، كذلك المعدود بلا عدد مبهم عند الحاجة إلى عده، فقولك: ولبثوا في كهفهم سنين وازدادوا تسعًا، مبهم وغلط"[2] .

وقال أيضًا:" وقيل: وقد يقع المعدود بدلًا، نحو: (ثلاثة أكلب) مضمومتين، وعليه قراءة قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ ﴾، وقد عرفت رداءتها، وقراءة حمزة والكسائي بالإضافة، وهي الجوداء البتة" [3] .

بالنظر في نص الكرماني السابق نجد أنه يستدل بالقراءة الواردة بالإضافة على مجيء تمييز المائة جمعًا مجرورًا، ويرد ما ورد من تأويلات أخرى على غير هذا الوجه، ويعتبرها تكلفًا، وفيما يلي ذكر القراءات الواردة، وتوجيهها، وموقف النحاة منها :

لقد ورد في الآية الكريمة قراءتان:

القراءة الأولى: "ثلاثمائة" بالتنوين.

---

(١) الآية ٢٥/ من سورة الكهف.
(٢) التذكرة صـ ٢٤٧.
(٣) المصدر السابق صـ ٢٤٩.

والقراءة الثانية: ثلاثمائة سنين، مضافاً غير منون[١].

وتوجيه القراءتين كالآتي:

أما القراءة بالتنوين ونصب (سنين) فعلى البدلية من (ثلاثمائة)[٢]، وقيل عطف بيان لـــ (ثلاثمائة) ، وقيل على التمييز[٣].

ورُدَّ كونها بدلًا : بأن البدل على نية الطرح للأول، وعلى تقدير طرحه يكون المعنى: ولبثوا في كهفهم سنين، فيفوت بذلك التنصيص على كمية العدد.

ويُجَاب بأن نية الطرح غالبة لا لازمة ، ولا يكون (سنين) تمييزًا؛ لأنه يقتضي أن أقل ما لبثوا تسعمائة وتسع سنين[٤]، وكذلك لأن المحفوظ من لسان العرب أن (مائة) لا يفسر إلا بمفرد مجرور، أما قراءة حمزة والكسائي فعلى وضع الجمع موضع المفرد[٥] .

كما يُردُّ كونه عطف بيان بأنه لا يجوز أن يكون من النكرة عند البصريين [٦].

أما القراءة بغير تنوين فعلى الإضافة؛ حيث أوقعوا الجمع في (سنين) موقع المفرد[٧]،

ومع أن قياس مميز المائة أن يكون موحدًا مجرورًا ، فالقياس: مائة سنة، وإنما جمع تنبيهًا على الأصل[٨]،أو على أن (سنين) تمييز لـــ (ثلاثة) لا لـــ (مائة)؛ حيث يقال: ثلاث سنين[٩].

---

(١) قراءة الجمهور بالتنوين، وقرأ حمزة والكسائي بغير تنوين ينظر زاد المسير في علم التفسير ٣/ ٧٧، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر صـ ٣٦٥.

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٤٢٩/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٩/٣، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٤٤.

(٣) ينظر المحرر الوجيز ٥١٠/٣، روح المعاني ٢٤٠/٨.

(٤) ينظر التصريح ٤٥٦/٢.

(٥) البحر المحيط ٧/ ١٦٤.

(٦) المصدر السابق ١٦٤/٧.

(٧) المقاصد الشافية ٢٥٤/٦.

(٨) إتحاف فضلاء البشر صـ ٣٦٥.

(٩) باهر البرهان ٨٥٤/٢.

وقد خطأ المبرد القراءة بالإضافة قائلًا:" وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال : ثلاثمائة سنين، وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى"(١).

وضعف العكبري كذلك القراءة بالإضافة؛ لضعفه في الاستعمال، وذكر أنه محمول على الأصل، ويقوي ذلك أن علامة الجمع هنا جبر لما دخل السنة من الحذف، فكأنها تتمة الواحد(٢).

وقد ضعف ابن الأثير مجيء تمييز المائة جمعًا(٣) .

وحكم ابن مالك، وابن القيم على مجيء تمييز المائة جمعًا بأنه قليل؛ لأنه لم يكثر في كلام العرب ، وإنما كثر الإفراد، والمتبع السماع الوارد(٤) .

بينما أجاز الفارسي إضافة المائة إلى الجمع ؛لأنه كما ورد في اللغة المشهورة أنه يضاف للآحاد ، فقد جاء مضافًا إلى الجمع في قول الشاعر(٥):

فمَا زَوَّدانِي غَيْرَ سَحْقِ عِمَامَةٍ وخَمسِ مِئٍ مِنها قَسِيٌّ وزَائِفُ(٦)

وقال القرطبي: " ولم أجد فيما عندي من كتب العربية شاهدًا من كلام العرب لإضافة (المائة) إلى جمع، وأكثر النحويين يوردون الآية على قراءة حمزة والكسائي شاهدًا لذلك، وكفى بكلام الله تعالى شاهدًا " (٧).

وبالرجوع لقواعد العربية نجد أن الأصل في المائة والألف أن يضافا لمفرد، ولكن ذكر بعض النحويين ومنهم الأزهري أنها قد تضاف إلى جمع، مستدلين بقراءة حمزة والكسائي بحذف التنوين والإضافة؛ لأن المائة اجتمع فيها ما افترق

(١) المقتضب ١٧١/٢.
(٢) التبيان ٨٤٤/٢.
(٣) البديع في علم العربية ٢٩٤/٢.
(٤) ينظر إرشاد السالك ٨٣٥/٢، المقاصد الشافية ٢٥٤/٦.
(٥) البيت لمزرد بن ضرار، وهو من بحر الطويل.
ينظر الديوان صـ ٥٣، الحجة للقراء السبع ١٣٧/٥، كتاب الأفعال ٥١٨/٣، إسفار الفصيح ٨٥٦/٢.
(٦) الحجة للقراء السبعة ١٣٧/٥.
(٧) روح المعاني ٢٤١/٨.

في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد ؛ لأنها مشتملة عليهما، فأخذت من العشرة الخفض، ومن العشرين الإفراد [١] .

وقيل هو من وضع الجمع موضع المفرد؛ لأن المعنيَّ بهما واحد [٢] .

ويمكن الجمع بين الآراء بما ذكره ابن الحاجب من أن الأصل في التمييز مطلقًا الجمع، لكنه يعدل عنه لغرض، فالجمع أصل بحسب الوضع الأصلي والقياس، والإفراد أصل بحسب الاستعمال؛ لغلبته فيه بلا شبهة[٣] .

من خلال ما تقدم نجد أن القراءة وإن لم ترد على المشهور في الاستعمال من قواعد العربية، ولكنها وردت تنبيهًا على الأصل المتروك كما ذكر البعض، وإذا كانت القراءة قد وافقت وجهًا في العربية وإن كان غير المشهور فلا ينبغي ردها أو تأويلها كما فعل المبرد، بل تكفي شاهدًا على الجواز، وإن كان غيره أشهر وأكثر في الاستعمال، وهذا ما استدل به الكرماني، ولكنه أشار إلى أن حمل (سنين) على البدل خرص غير لائق، وبنى رده لذلك على التعليل الذي ذكره؛ حيث لا يستقيم معه المعنى؛ لحصول إبهام في الكلام، وإن كان هذا الذي ذكره قد سبقه إليه غيره، ولكن عللوا لذلك دون المغالاة في وصف ذلك بالخرص، فهو يوافق قراءة الجمهور ، وهو أحد تخريجات العلماء والنحاة وفقًا للقراءة بالتنوين ونصب(سنين)، فكان التعليل لعدم حملها على البدل كافيًا، على أن هناك تخريجات أخرى غير ذلك من كونها عطف بيان أو تمييزًا، دون وصف لقراءة متواترة بأنها رديئة، ولتوجيه العلماء لها بأنه خرص غير لائق، بل هذا الوصف منه غير لائق في حق من سبقه من العلماء، فنحن ندين للسابقين بالعلم والفضل والسبق ، وكفاهم أنهم بالنسبة لمن أتى بعدهم بمثابة الشعاع الذي بدد بنوره ظلمات الجهل .

---

(١) التصريح ٢/ ٤٥٦.
(٢) ينظر مفاتيح الغيب ٤٥٣/٢١، تفسير القرطبي ٣٨٧/١.
(٣) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي٦/ ٩٢.

المسألة السابعة

إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٤ ﴾[1].

قال الكرماني: " وعند البصرية لا ينوب غير المفعول به مع وجوده، وأجاز الكوفيون ذلك مطلقًا، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾ على قراءة المفعول، فقوله: " بما كانوا يكسبون" مرفوع مع وجود (قومًا)، وبقوله تعالى: ﴿ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ ٣٢ ﴾[2]

بنصب القرآن في قراءة، ولا يخفى قبحها، ولأجل ذلك تركت القراءة ، وصارت مجهولة، وقراءة قارئ شاذ لا تدل على مطابقة الوحي"[3] .

وقال في موضع آخر:" والذي أرى أن الكوفية أصابوا الخطأ، ولا معنى لقولك:" ضُرِب راكبٌ زيدًا" ، وأما استدلالهم بقراءة شاذة في﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾، على الفعل للمفعول في (ليُجزى) فليس بشيء، فإنها لو كانت صحيحة ما تركت، ولا كل قارئ مصيب منبئ عن الوحي"[4] .

يتضح من نص الكرماني اختياره المذهب البصري، ورده لقول الكوفيين بإنابة غير المفعول محل الفاعل مع وجود المفعول، وقد ردَّ احتجاجهم بالقراءة القرآنية ، وخطأها ، معللًا لعدم صحتها بأنه لم يقرأ بها غيره، وهي قراءة أبي جعفر أحد القراء العشرة، وفيما يلي أقوم بذكر القراءات الواردة في الآية، وتوجيهها، وموقف النحاة منها كالآتي:

---

(١) الآية ١٤/ من سورة الجاثية.
(٢) من الآية ٣٢/ من سورة الفرقان، تنظر القراءة في شرح الرضي على الكافية ٢١٩/١(ت يوسف حسن عمر)، دراسات لأسلوب القرآن ٨/ ٥٦٨،
(٣) التذكرة صـ ٣٠٠.
(٤) المصدر السابق صـ ٣٠١.

ورد في الآية محل الدراسة ثلاث قراءات:

القراءة الأولى : "ليُجزى" بالبناء للمفعول، ونصب(قومًا).

والثانية: بالبناء للفاعل.

والثالثة : "لنجزي" بالنون[١].

والقراءة المحتج بها هنا هي قراءة أبي جعفر بالبناء للمفعول، وتوجيهها كالآتي:

ــ أنها على إقامة المصدر مقام الفاعل؛ أي: ليجزى الجزاء، وهذا وجه بعيد، كما ذكر العكبري[٢].

وذكر ابن يعيش أنه وجه شاذ وقليل[٣].

ــ أو أن الكلام على تقدير: ليجزي الخير قومًا، على أن الخير مفعول به، ثم أقام المفعول الثاني مقام الفاعل، وقد أشار العكبري إلى أن هذا الوجه جيد[٤].

ــ أو أن المُقام مقام الفاعل هو ضمير المصدر.

ورُد بأنه لا يقوم مقام الفاعل مع وجود المفعول به[٥].

ولعل الخلاف في التوجيه ناتج عن الخلاف القائم بين النحاة في حكم إنابة غير المفعول مقام الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام؛ حيث منعه البصريون، وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول[٦]،وأجازه الكوفيون وتبعهم ابن

(١) الأولى قراءة أبي جعفر، والثانية قراءة نافع وأبي عمرو، والثالثة لابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش ويحيى بن وثاب، ينظر إعراب القرآن للنحاس٤/٩٥، حجة القراءات صـ ٦٦٠، التبيان ٢/١١٥١.
(٢) التبيان ٢/١١٥٢.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش٤/٣١٣.
(٤) التبيان ٢/ ١١٥٢.
(٥) روح المعاني ١٣/١٥٤.
(٦) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٩.

مالك؛ فقالوا: الأولى إقامة المفعول، ولكن يجوز إقامة غيره مع وجوده ، مستدلين بقراءة أبي جعفر، وذلك على أن الجار والمجرور(بما كانوا يكسبون) قائم مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وقد ورد من الشعر ما يؤيد مذهبهم ، ومنه قوله[١]:

لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيْدا ولا شَفَى ذا الغَيِّ إلا ذو الهدى

وكذلك قوله[٢]:

ولو وَلَدتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا

وقد أجاب البصريون عن القراءة بأنها شاذة والأبيات بأنها ضرورة[٣].

هذا عن دليلهم من السماع أما القياس فاستدل الكوفيون: بأنه كما جاز إقامة غير المفعول عند عدم وجوده فكذلك يجوز إقامة غيره قياسًا مع وجوده .

واستدل البصريون من القياس بأن بين المفعول به والفاعل مشاركة لا توجد بين الفاعل وباقي الفضلات، فكما يراعى الفاعل في أنه لا يقوم مقامه غيره مع وجوده ، فكذلك لا يقوم مقامه غيره مع وجود المفعول الذي يشاركه في جواز جعل الفعل مفعولًا والمفعول فاعلًا دون تغير المعنى، نحو: ضارب زيد عمرًا، وضارب عمرو زيدًا، دون تغير المعنى ، ولا يوجد من الفضلات ما يكون مع الفاعل بهذه الصورة، فكان قياس الكوفيين قياسًا مع الفارق[٤].

من خلال ما تقدم نجد أن القراءة الواردة قد وافقت وجهًا من العربية ؛ حيث أجازه الكوفيون مستدلين بالقراءة إلى جانب السماع الوارد بمثل ذلك عن العرب،

---

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة.
والشاهد في قوله : (بالعلياء ..... سيدًا) حيث أناب الجار والمجرور "بالعلياء" عن الفاعل مع وجود المفعول متأخرا عنه في الكلام "سيدا". وهذا ما احتج به الكوفيون والأخفش على نيابة غير المفعول مع وجوده ، والبصريون يعدون ذلك من الضرورات الشعرية.
ينظر الديوان صـ١٧٣، شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢،، تخليص الشواهد صـ ٤٩٧ ، تمهيد القواعد ١٦٢٩/٤،المقاصد النحوية ٩٧٢/٢

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير، وليس في ديوانه.
والشاهد قوله: " لسب بذلك الجرو الكلابا"؛ حيث أناب المجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به.
ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٢٨/٢،التذييل ٢٤٤/٦، تمهيد القواعد ١٦٢٨/٤، خزانة الأدب ٣٣٧/١.

(٣) التصريح ٤٣٠/١.

(٤) تمهيد القواعد ١٦٣٠/٤.

بالإضافة إلى أنها قراءة أحد القراء العشرة، ؛ لذا لا ينبغي الحكم بأنها قراءة قارئ شاذ ، ولا ينبغي ردها، حتى وإن كان الوارد بما يوافقها قليلًا ، إلا أنها وافقت الوارد عن العرب، والكوفيون لم يوجبوا نيابة غير المفعول مع وجوده، بل قالوا الأولى نيابة المفعول موافقة للأشهر في القياس والأفصح، مع جواز نيابة غيره موافقة للوارد بذلك وإن كان قليلًا أو دون الأفصح.

وبهذا نجد تجرؤ الكرماني على وصف القراءة بأنها شاذة، وأنها ليست صحيحة ولا مطابقة للوحي، وهذا فيه ما فيه من المغالاة والتجاوز في التعامل مع كتاب الله.

هذا عن موقفه من القراءة الواردة، أما عن وصفه لأبي جعفر القارئ بأنه قارئ شاذ، فهذا مما لا يمكن قبوله بحال ، وكيف نقبل القول بذلك ، وقد تحدث عنه الثقات ووثقوه ، وهو الذي قرأ على: أبي هريرة، وابن عباس، عن أخذهم عن أبي بن كعب، وقد صلى بابن عمر. وروى عن: جابر بن عبد الله، وزيد بن أسلم، وهو من أقرانه، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، ومولاه عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة[١].

وكان أبو جعفر إمام أهل المدينة في القراءة، فسمي القارئ بذلك ، وكان ثقة قليل الحديث [٢]، ،

وقد ذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب " الثقات"[٣] .

وقد قرأ عليه مجموعة من القراء منهم : نافع، وسليمان بن مسلم ، وعيسى بن وردان، وطائفة.

وحدث عنه: مالك بن أنس، والدراوردي، وعبد العزيز بن أبي حازم.

(١) التكميل في الجرح والتعديل ١٢٣/٣.
(٢) ينظر الطبقات الكبرى ٣٤٥/٥. تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٥٣/٣٥
(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال"٢٠١/٣٣.

ووثقه: ابن معين، والنسائي[١].

أقول بعد هذا لا يمكن القدح في أبي جعفر وقراءته ، ومن نحن حتى نقول قولًا يخالف قول هؤلاء الثقات فيه ، ويكفيه فضلًا ومنزلة شهادة هؤلاء العلماء الأعلام له ، ومعاصرته لجيل بارز من الصحابة، وهم من هم في الفضل وعلو الشأن والمنزلة.

(١) ينظر الجرح والتعديل لأبي حاتم ٩/ ٢٨٥، سير اعلام النبلاء طبعة الرسالة٥/٢٨٧.

المسألة الثامنة

العطف على الضمير المجرور

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١ ﴾[١].

استشهد الكرماني بهذه الآية على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وذلك على قراءة حمزة بجر (الأرحام) ؛ حيث قال:" وجمهور البصريين يمنعون عنه إلا في الضرورة، ويستقبحونه في غير ضرورة، وليس ذلك إلا عنادًا لآل محمد ﷺ ، فإن إجماعهم على الجواز، كما ترى أن من خاصتهم تجويز مثل: صلى الله عليه وآله، والعامة يفصلون بين (محمد) و (آله) بـــ (على) عنادًا ومخالفة لآله ﷺ ، والله يقول: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾،

وفي قراءة حمزة من السبعة جرّ (الأرحام)، فتبين أنه لا يمتنع عطف (زيد) في : مالك وزيد"[٢].

استدل الكرماني على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار بقراءة حمزة بجر (الأرحام) في الآية السابقة ، وسوف يتضح من خلال الدراسة مدى صحة استدلاله، والآن أبدأ بذكر القراءات الواردة في الآية، وتوجيهها ، وموقف العلماء منها:

ورد في الآية التي هي محل الدراسة ثلاث قراءات:

الأولى: بنصب (الأرحام)، والثانية بخفضها، وقرئ شاذًا بالرفع[٣].

وتوجيه قراءة النصب كالآتي:

إما بالعطف للأرحام على اسم الله تعالى؛ أي: واتقوا الأرحام أن تقطعوها.

---

(١) من الآية ١/ من سورة النساء.

(٢) التذكرة في النحو صـ ٣٥١.

(٣) القراءة بالنصب هي قراءة السبعة غير حمزة، والقراءة بالجر قراءة حمزة، وابن عباس، والحسن البصري، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، ينظر معاني القراءات ٢٩٠/١، شرح الكافية الشافية ٦٤/١.

وإما بالعطف على موضع الجار والمجرور، كما تقول: مررت بزيد وعمرًا، والتقدير: الذي تعظمونه والأرحام.

أما القراءة بالجر فبالعطف على الضمير المجرور، وهذا غير جائز عند البصريين، بينما جاء في الشعر على قبحه، والكوفيون يجيزونه على ضعف.

وقيل بالجر على القسم، ورد بأنه ضعيف؛ لأنه قد ورد النهي عن الحلف بالآباء، ورُدَّ بأن هذا في حق البشر، أما الله ــ عز وجل ــ فيقسم بما شاء من مخلوقاته، ورُدَّ بأن المعنى لا يستقيم على القسم، فالأولى حمله على العطف على المجرور دون إعادة الجار(١).

أما القراءة بالرفع فعلى أنها مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: والأرحام محترمة، أو واجب احترامها(٢).

والقراءة المستدل بها هنا هي قراءة حمزة بجر (الأرحام)؛ حيث وردت بالعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وهذا موضع خلاف بين النحاة، فقد منعه البصريون، وحكموا بأن محله الشعر، وورود في النثر قبيح، بينما جوزه الكوفيون وبعض البصريين مستدلين بوروده سماعًا، ومنه هذه القراءة، والآن نتعرض لموقف العلماء من القراءة المستدل بها:

بالنسبة لموقف المفسرين نجد أن الطبري لا يستجيز غير قراءة النصب(٣).

أما عن موقف نحاة البصرة فقد أشار سيبويه إلى قبح العطف على الضمير المجرور، وعلل لذلك، لكنه لم يتعرض للقراءة الواردة(٤)؛ مما يدل على أنه لم ينكر الاستعمال الوارد بذلك، حتى وإن وصفه بالقبح، إلا أنه مجرد حكم منه ناتج عن الاستقراء لمواضع العطف على الضمير المجرور عند العرب، نتيجة مقارنة الوارد بالعطف مع إعادة الجار بالوارد دون إعادته.

(١) الدر المصون٣/٥٥٥.
(٢) التبيان في إعراب القرآن١/٣٢٧.
(٣) تفسير الطبري ٧/٥٢٣.
(٤) الكتاب ٢/٣٨٠، ٣٨١.

بينما نجد المبرد يتحامل على القراءة ويردها قائلًا:" وقرأ حمزة: الذي تساءلون به والأرحام"، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر" ذكرًا أن القرآن ينبغي أن يحمل على أشرف المذاهب(١) .

وتبعه الزجاج قائلًا: " فأما الجر في (الأرحام) فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضًا في أمر الدين عظيم؛ لأن النبي ــ ﷺ ــ قال :" لا تحلفوا بآباءكم" "(٢).

وقد رد الرازي قول الزجاج : بأن هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية ؛ لأنهم كانوا يقولون: أسألك بالله والرحم، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تنافي ورود النهي عنه في المستقبل،

وأيضا فالحديث نهى عن الحلف بالآباء فقط، وهاهنا ليس كذلك، بل هو حلف بالله أولًا، ثم يقرن به بعده ذكر الرحم، فهذا لا ينافي مدلول ذلك الحديث(٣) .

على أن من النحاة من لم يرد القراءة بالجر، ولكنه لم يحملها على العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، ومن ذلك قول ابن جني:" ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المضمر المجرور، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية، حتى كأني قلت: وبالأرحام، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها"(٤).

وقد نقل ابن الجزري كلام أبي نصر الشيرازي رادًا على من ضعف قراءة الجر: بأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ، فمن رد ذلك فقد

(١) الكامل ٣٠/٣.
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٦/٢.
(٣) مفاتيح الغيب ٩/ ٤٨٠.
(٤) الخصائص ٢٨٦/١.

رد على النبي ﷺ، واستقبح ما قرأ به، وهذا مقام محظور، لا يقلد فيه علماء اللغة والنحو، ولعلهم أرادوا الحكم عليه بأنه صحيح فصيح، وإن كان غيره أفصح منه، فليس كل ما في القراءات على أعلى الدرجات من الفصاحة(١).

وقد رد الفخر الرازي كلام البصريين وإنكارهم القراءة وتأويلها بقوله :" :" واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهًا قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله ﷺ، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت، وأيضا فلهذه القراءة وجهان: أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجار، كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام. وثانيها:

أنه ورد مثل ذلك في الشعر، والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة ببيتين مجهولين، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن" (٢).

أما عن موقف الكوفيين ومن تبعهم من البصريين كـــ يونس، والأخفش، وقطرب، وابن مالك، وأبي حيان، والسمين الحلبي فقد أجازوا العطف مع الحكم بقلته(٣).

قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾(٤)

" وقد يقال: إن (مَنْ) في موضع خفض، يراد: جعلنا لكم فيها معايش ولمن، وما أقل ما ترد العرب مخفوضًا على مخفوض وتكني"(٥).

(١) منجد المقرئين ومنشد الطالبين صـ ٧٧.
(٢) مفاتيح الغيب ٤٨٠/٩(بتصرف).
(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٨٦/٢،معاني القرآن للأخفش٢٤٣/١، شرح الكافية الشافية ٦٢/١، البحر المحيط ٤٩٩/٣، الدر المصون ٣٩٤/٢.
(٤) الآية ٢٠/ من سورة الحجر.
(٥) معاني القرآن للفراء٨٦/٢.

ورغم حكم الفراء بقلته لكنه لم يرده، ولم يرفضه.

وكذلك ذكر الأخفش أن قراءة النصب أحسن من قراءة الجر، ولكن لم يرد القراءة[١].

وقد احتج كل فريق بما يؤيد مذهبه من السماع والقياس، ولا حاجة لذكره هنا فقد طال الحديث عنه في كتب النحو مفصلًا، ولكني بصدد تناول موقف النحاة ومدى اعتدادهم بالقراءة، ومما يعنينا في هذا المقام أنه قد ورد من السماع نظمًا ونثرًا ما يعضد القراءة بالجر، ومن ذلك:

ــ حكاية قطرب قول العرب: " ما فيها غيره وفرسه" بالعطف دون إعادة الجار[٢].

ــ أن هذه القراءة تعضدها قراءة من طريق آخر ، وهي قراءة عبد الله: (وبالأرحام) على إظهار الجار، وأن العرب كانوا يتناشدون بذكر الله والرحم[٣].

قال الرعيني: " أما النثر فهذه القراءة ــ يعني القراءة بجر الأرحام ــ ، فإنها قراءة متواترة قرأ بها حمزة من الأئمة السبعة، وهو ثبت فيما نقل، لم يقرأ حرفًا من كتاب الله تعالى إلا بأثر صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن لحن حمزة أو وهمه فقد كذب ، ويُخشَى عليه أن يؤول قوله إلى الكفر"[٤] واحتج للقراءة بقراءة ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴿٢١٧﴾ ﴾[٥] بالجر.

وهاتان الآياتان لو أوّلتا على غير العطف على الضمير المجرور لخرجتا عن أسلوب الفصاحة وحسن التأليف، وذكر عشرة أبيات ورد فيها العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[٦].

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٤٣/١.
(٢) شرح الكافية الشافية ٦٤/١.
(٣) البحر المحيط٤٩٨/٣.
(٤) تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن للرعيني صـ ١٦٧.
(٥) من الآية ٢١٧/ من سورة البقرة.
(٦) تحفة الأقران صـ ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠.

مؤكدًا أنه قد وقف على ما ورد من ذلك نظمًا ونثرًا ؛ مما يدل على كثرة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض[١].

من خلال ما تقدم يمكننا القول بأن العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار جائز ، وإن كان قليلًا، وهو قبيح من حيث القياس إلا أنه وارد في السماع بأنواعه المختلفة؛ حيث ورد به القرآن، وكفى به حجة، كما ورد به كلام العرب نظمًا ونثرًا.

ولعل حكم البصريين بقبحه ومنعه نتيجة استقراء الوارد من السماع ، والمقارنة بين ما كثُر السماع به، وما ورد منه بقلة ، فوجدوا أن أكثر السماع قد ورد موافقًا للقياس، بينما ورد القليل بعكسه؛ مما دفعهم للحكم بقبحه، فاستعظم بعض النحاة وروده في القرآن الكريم مع كونه قبيحًا؛ مما دفعهم إلى الشطط والمغالاة في رد قراءة سبعية متواترة، ولكن نجد أن الكرماني هنا قد اعتد بالقراءة المتواترة؛ لتأييد مختاره، ومحتجًا بها على المذهب المخالف، وهو بذلك يوافق كثيرًا ممن سبقوه من النحاة .

ولكنه لم يسلم من التجاوز الغالب على قوله ؛ حيث جعل تمسك البصريين بقولهم بامتناع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار من قبيل العناد، وهذا فيه ما فيه من الغلو والطعن في علماء أجلاء سخرهم الله لحفظ قواعد هذا العلم ؛ لصون اللسان عن اللحن ، وبالتالي حفظ لغة القرآن الكريم ، فقد تغاضى عن ذلك كله بتصويره الموقف بالعناد الذي يدفع صاحبه للتعصب لرأيه، والتحامل على الخصم بالباطل، وهذا لا يتوافق مع طبيعة العلم والعلماء، ولو كان الأمر منبعه العناد والتعصب لما أمكننا الوثوق في كل ما ورد عنهم من قواعد هذا العلم، وهذا أمر مناف للواقع تمامًا ، فقد نقل هؤلاء الأثبات اللغة رواية وسماعًا مباشرًا عن الأعراب الفصحاء، وتحروا الدقة في النقل، وثبت ذلك عنهم ، بل وكان لهم

(١) تحفة الأقران صـ ١٧١.

فضل السبق على غيرهم في تقعيد القواعد بناء على ما ثبت عندهم ، وبالإضافة لذلك فإن هناك مواضع محل اتفاق بين البصريين والكوفيين، ولو كان الأمر عندهم قائمًا على العناد لغيرهم من آل البيت أو من النحاة غير البصريين، لما ثبت اتفاقهم في كثير من أسس علمي النحو والصرف، ولكنه ثبت بالفعل؛ مما يدفع القول بالتعصب والعناد ، فربما عرف التعصب لمدرسة بعينها في زمن معين ، ولكن أئمة المدرستين الذين عُنوا بالتقعيد والتأصيل كانوا يتحرون الدقة والالتزام بما وضعوه من أسس للتقعيد، فكانوا يفعلون ذلك تفانيًا منهم في خدمة لغة القرآن الكريم، فلا ينبغي مع هذا وصفهم بمثل ما ذكره الكرماني، فإذا كان العامة يجلّون آل البيت ويكنون لهم محبة خالصة واحتراما نابعًا من حبهم للنبي الكريم، فكيف بالعلماء الذين هم أولى الناس بذلك ، وهم ورثة الأنبياء؟!.

المسألة التاسعة

إتباع المستثنى في الاستثناء المنفي المتصل

قَالَ تَعَالَى:﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ﴾(١) .

قال الكرماني: " فإن كان المستثنى متصلًا فالأرجح موافقة المستثنى للمستثنى منه، نحو: (ما جاء القوم إلا زيد)، ويجوز: إلا زيدًا،....، واختلفوا في وجه الاتباع، فالبصرية ذهبوا إلى أنه بدل بعض من الكل، ولا أرى أنهم قالوا ذلك إلا لمحض معاداة الكوفيين،....، والكوفية ذهبوا إلى أنه عطف نسق، و(إلا) حرف عطف مخصوص بباب الاستثناء نحو (لكن) العاطفة، وحكم ما بعدها يخالف ما قبلها، نحو: ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾(٢)

يعني: ما فعلوه ولكن قليل منهم ؛أي: فعله، وقرئ بالنصب(٣)، وذكروا أيضًا نحو:﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ﴾على قراءة الرفع ، وعندي النصب في هذه الآية متعين على أنه استثناء من (أهلك)في سابق الفقرة:﴿ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ﴾ ؛أي: لكن امرأتك هالكة لا تسر بها استثناء من(أهلك)، ولا يجوز عندي الضم استثناء من (أحد)؛ فإنه يصير المعنى: إذنُ المرأة بالالتفات ولم تكن معهم فإنه مصيبها ما أصابهم، وقد قال الله تعالى في آية أخرى:﴿ قَالُوٓاْ إِنَّآ أُرۡسِلۡنَآ إِلَىٰ قَوۡمٖ مُّجۡرِمِينَ ﴾(٤)، ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾(٥) ، ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾(٦).

---

(١) من الآية ٨١/ من سورة هود.
(٢) من الآية ٦٦/ من سورة النساء.
(٣) قرأ ابن عامر بالنصب، والباقون بالرفع، ينظر السبعة في القراءات صـ ٢٣٥، الحجة في القراءات السبع صـ ١٢٤.
(٤) الآية ٥٨/ من سورة الحجر .
(٥) الآية٥٩/ من سورة الحجر.
(٦) الآية ٦٠/ من سورة الحجر.

ولا نسلم أن القراءات السبع كلها من الله وكلها حق، والقرآن واحد نزل من عند الواحد، فلا وجه لقراءة الرفع، اللهم إلا أن يقال: إنه مبتدأ حذف خبره؛ أي: لكن امرأتك هالكة لا تسري معك، أو لا تسر بها إنه مصيبها ما أصابهم"[١].

استشهد الكرماني بالآية المذكورة على قراءة النصب في سياق حديثه عن حكم المستثنى في الاستثناء المنفي المتصل؛ حيث يجوز فيه وجهان: الاتباع للمستثنى منه، والنصب، والإتباع أفصح وأرجح ، ولكنه أشار إلى أن الآية الواردة لا يجوز فيها الرفع، وإنما يتعين النصب.

والآن أذكر القراءات الواردة في الآية، وموقف النحاة منها كالآتي:

لقد ورد في الآية السابقة قراءتان:

إحداهما برفع(امرأتك)، والأخرى بنصبها[٢].

وتوجيههما كالآتي:

القراءة برفع (امرأتك) على أنها:

ــ بدل من(أحد)، وهو استثناء متصل، والنهي في اللفظ لــ(أحد)، وهو في المعنى لــلوط عليه السلام؛أي: لا تمكن أحدًا منهم من الالتفات إلا امرأتك[٣] .

ــ أو على أن(امرأتك) مبتدأ، و(أنه مصيبها ما أصابهم) الخبر، والاستثناء منقطع[٤] .

ــ أو يكون الاستثناء من (أحد) على معنى: إلا امرأتك فإنها لم تُنْه عن الالتفات[٥].

وأما قراءة النصب، وهي موضع الشاهد هنا فتوجيهها كالآتي:

---

(١) التذكرة صـ ٣٧٢،٣٧٣.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير،وأبوعمرو،وقرأ بالنصب باقي السبعة، ينظر المبسوط في القراءات العشرصـ٢٤١، حجة القراءات صـ٣٤٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن٢/٧١٠،البحر المحيط٦/١٨٩.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٨٤.

(٥) البحر المحيط ٦/١٩٠.

ــ أنها على الاستثناء من (أحد)، أو من الموجب في قوله :"فأسر بأهلك"، فيكون من معرفة[١].

ــ وقيل الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، والمعنى: لكن امرأتك يجري لها كذا وكذا، ويؤيد ذلك أن مثل هذه الآية جاءت في سورة الحجر، وليس فيها استثناء البتة، وهي:﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَٱتَّبِعۡ أَدۡبَٰرَهُمۡ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٞ وَٱمۡضُواْ حَيۡثُ تُؤۡمَرُونَ ٦٥﴾[٢].

وعليه تكون القراءتان قد وردتا على ما تقتضيه العربية من جواز الرفع والنصب في الاستثناء المنقطع.

ورده أبو حيان بأنه على هذا المعنى يكون الاستثناء منقطعًا لم يتوجه عليه العامل بحال، وعليه فيجب النصب بإجماع العرب، وليس النصب والرفع باعتبار اللغتين ،الذي يجوز فيما يتوجه العامل عليه[٣].

وقد رد ابن الحاجب حمل القراءتين على الوجهين السابقين، وهما: الرفع على البدل من (أحد)، والنصب على الاستثناء من (فأسر بأهلك)؛ حيث لا يجوز حمل قراءتين ثابتتين قطعًا على وجهين أحدهما باطل، ولكن إن كان قد سري بها فيكون مستثنى من قوله: "ولا يلتفت منكم أحد"، وإن كان ما سرى بها فهو مستثنى من "فأسر بأهلك".

ذاكرًا أنه لا يبعد كون أقل القراء على الوجه الأقوى، وأكثرهم على الوجه الذي دونه، فإنه يجوز الإجماع على قراءة غير الأقوى[٤].

(١) ينظر التبيان ٧١٠/٢، البحر المحيط ١٨٩/٦.
(٢) الآية ٦٥/ من سورة الحجر.
(٣) البحر المحيط ١٩٠/٦.
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٦،٣٦٧/١.

وضعف ابن يعيش قراءة الرفع لما يترتب عليها من المعنى، وذكر أن النصب أقوى ؛لأن الاستثناء من موجب، وليس من (أحد) معللًا لذلك بأن الالتفات لم يكن مباحًا لها، ولو كانت مستثناة من المنهي لم تكن داخلة في جملة من نهي عن الالتفات،ويدل على أنه لم يكن مباحًا لها الالتفات قوله تعالى:

﴿إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ﴾[١]"[٢].

بينما رد ابن هشام كذلك حمل القراءتين على وجهين يلزم منهما تناقض القراءتين؛ حيث تكون امرأته مسرى بها على قراءة الرفع، وغير مسرى بها على قراءة النصب، ذاكرًا أن الذي حمل العلماء على هذا أن النصب قراءة الأكثرين، فإن قدر الاستثناء من (أحد) كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك[٣].

وخرج ابن هشام من هذه الدائرة قائلًا:" والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط:" ولا يلتفت منكم أحد " في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر، ولأن المراد بالأهل: المؤمنون، وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويرجحه قوله تعالى في قصة سيدنا نوح[٤]: ﴿ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ ﴾[٥].

وتخريج ابن هشام فيه توفيق وجمع بين القراءتين؛ حيث حملهما على وجه واحد، كما أن فيه خروجًا من دائرة حمل قراءة الأكثرين على الوجه المرجوح؛ حيث لا يترجح الرفع إذا كان الاستثناء منقطعًا وموجبًا.

---

(١) من الآية ٨١/ من سورة هود.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٢.
(٣) مغني اللبيب صـ٧٧٩.
(٤) مغني اللبيب صـ ٧٧٩،٧٨٠ .
(٥) من الآية ٤٦/ من سورة هود.

ومن خلال بيان موقف النحاة من القراءتين نجد أنه لم يثبت إنكار أحدهم لقراءة الرفع، إلا ما أشار إليه ابن يعيش من ضعفها، وذلك الحكم منه بناء على المعنى المترتب ، وذلك بناء على تقديره الاستثناء من الموجب، ولكن قراءة الرفع قد وردت بأحد الوجهين الجائزين، بل وبالأرجح فيهما فلا مجال لإنكارها، وهي قراءة سبعية ومتواترة، فالأولى التوفيق بين القراءتين وإن لم نستطع نتقبل الوارد دون رد أو إنكار.

بينما نجد أن الكرماني قد أسرف في إنكار قراءة الرفع، وأنكر كون القراءات السبعية من عند الله، وهذا فيه ما فيه من التجاوز والغلو، ولا يتوافق مع ما نقله الثقات في أمر القراءات وحقيقتها ، وفي هذا يقول النووي:" قال أصحابنا وغيرهم تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع، ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة؛ لأنها ليست قرآنا، فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وكل واحدة من السبع متواترة هذا هو الصواب الذي لا يعدل عنه، ومن قال غيره فغالط أو جاهل" [(١)]. وكذلك ذكر ابن النجار أن القراءات "السبع متواترة" عند الأئمة الأربعة وغيرهم من الأئمة من علماء السنة[(٢)] ، وهكذا لو عدَّدْنا نصوص العلماء الأوائل في قضية تواتر القراءات لأفرغنا في ذلك الكثير من الدراسات والمصنفات ؛ مما لا تتسع له طبيعة هذا البحث الموجز .

(١) ينظر المجموع شرح المهذب للنووي٣٩٢/٣.
(٢) مختصر التحرير شرح الكوكب المنير ١٢٧/٢.

المسألة العاشرة

العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر

قَالَ تَعَالَى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴾(١).

قال الكرماني: " وأجاز بعض الكوفيين وقوع هذا العطف قبل استكمال الخبر. ولا بأس به، وهو أيضًا من فصيح الكلام، كما قال الله تعالى:﴿ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦۚ ﴿٧٤﴾ ﴾(٢).

وكان المعنى: أغناهم الله من فضله، ومثل هذا الحذف ديدن الفصحاء في اختصار الكلام؛ لوجود الإعلام، ففي مقامنا هذا لهم قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴿٦٢﴾ ﴾(٣)، وقراءة بعضهم:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴿٥٦﴾ ﴾ برفع الملائكة"(٤) .

استدل الكرماني بالآية السابقة على القراءة برفع (ملائكته) على جواز العطف على محل اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر، وبالنظر في القراءات الواردة في الآية نجد أن هناك قراءتين:

الأولى : بنصب (ملائكته)، وهي قراءة الجمهور.

والثانية: برفع (ملائكته)، وهي قراءة ابن عباس، وعبد الوارث عن أبي عمرو، بالعطف على اسم (إنَّ) (٥).

---

(١) الآية ٥٦/ من سورة الأحزاب.
(٢) من الآية ٧٤/ من سورة التوبة.
(٣) من الآية ٦٢/ من سورة البقرة.
(٤) التذكرة صـ ٤٥٦.
(٥) ينظر مجاز القرآن ٢٢/٢، البحر المحيط٥٠٢/٨..

والآية على القراءة الثانية دليل للكوفيين على جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر، وهذا جائز عند الكسائي مطلقاً ، وعند الفراء بشرط خفاء إعراب اسم (إنَّ) [١].

وحجتهم على ذلك من السماع: قوله تعالى

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[٢].

حيث عطف (الصابئون) بالرفع على محل (الذين آمنوا)، وذلك قبل استكمال الخبر.

وكذلك قول الشاعر[٣]:

فمن يَكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنِّي وقَيَّارٌ بها لغريبُ

حيث عطف (قيار) على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر[٤].

وحمل البصريون الشواهد على أن المعطوف فيها على نية التأخير على الخبر.

وحملوا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ﴾، على أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون، وحذف لدلالة الثاني عليه، وليس بالعطف على الموضع؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، بل هو على التقديم والتأخير[٥] .

هذا عن أدلة الكوفيين من السماع والرد عليها، أما عن أدلتهم من القياس فمن وجهين:

---

(١) ينظر البحر المحيط ٥٠٢/٨، التصريح ٣٢٢/١.
(٢) من الآية ٩٢/ من سورة المائدة.
(٣) البيت من الطويل، وهولضابئ البرجمي.
ينظر الكتاب ٧٥/١، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٤٤/١،الإنصاف ٧٨/١، اللباب في علل البناء ٢١٣/١.
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ٥١٢/١، ٥١٣،التصريح ٣٢١/١.
(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٢٢/٣، التبيان في إعراب القرآن ٤٥١/١، مغني اللبيب ٧٩١، التصريح ٣٢٣/١.

أحدهما: أن المعطوف لو تأخر لجاز رفعه، فكذلك إذا تقدم؛ لأن المعنى واحد فيهما.

والثاني: أن المعطوف على اسم (لا) يجوز فيه الرفع ، فكذلك اسم (إنَّ) ، فكل منهما له مبتدأ وخبر(١).

وأجيب بأن:

(لا) تعمل في الاسم دون الخبر، فيكون المعطوف كالمستأنف بخلاف (إنَّ).

ولأن (لا) واسمها قد ركبا فجعلا كالشيء الواحد، فهما في موضع رفع، فيحمل المعطوف على موضعهما(٢).

خلاصة ما تقدم أن الكرماني قد ساق الآية الكريمة على القراءة برفع (ملائكته) كحجة للكوفيين في تأييد مذهبهم في حكم العطف على اسم (إن) بالرفع قبل استكمال الخبر، وهي قراءة شاذة، ولم يمنعه ذلك من الاحتجاج بها، وبالنظر في دراسة المسألة نجد أن هناك ما يعضد الآية من السماع الوارد بمثلها، فينبغي قبولها وعدم ردها، وإن كان غيرها أولى وأفصح.

(١) التبيين عن مذاهب النحويين صـ ٣٤٤.
(٢) المصدر السابق صـ٣٤٦.

المسألة الحادية عشرة

عمل (إنْ) المخففة من الثقيلة

قال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴾[١].

قال الكرماني : " وقد تخفف (إنَّ) المكسورة عند البصرية ؛ لثقلها فتهمل غالبًا، فتلزم لام الابتداء بعدها نحو: إن زيد لقائم ، والذي عليه الكوفيون، وهو الأهنأ : أن (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا) مطردًا ، فمعنى قولك: إن زيد لقائم؛ أي: ما زيد إلا قائم، ولكن يسوغ ذلك في موضع بعدها لام، ويذهب التكلفات الركيكة بسبب هذا القول عن قوله تعالى : ﴿ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ....، ورُدَّ على الكوفية بقراءة : ﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ ﴾[٢].

بتخفيف النون، ولا يرد عليهم، فإن قراءة القراء ليست بكاشفة عن الوحي، وكل قارئ قرأ على حسب رأيه"[٣].

لقد وردت في الآية التي هي محل الاستشهاد قراءات كثيرة ، ومنها :

القراءة : بتخفيف (إن)، وبالألف في (هذان) مع تشديد النون من (هذان)[٤]، والقراءة الثانية مثلها إلا أنه خفف نون (هذان)[٥]، وهذه هي القراءة المستدل بها في نص الكرماني، وتوجيه هذه القراءة كالآتي:

ــ أن (إن) مخففة من الثقيلة، و(هذان) مبتدأ، و (لساحران) خبر، واللام فارقة بين (إن) المخففة من الثقيلة والنافية، وهذا مذهب البصريين، وحسنه الرازي، واختاره ابن يعيش[٦].

---

(١) الآية ٦٣/ طه .
(٢) من الآية ١١١/ من سورة هود .
(٣) التذكرة في النحو صـ ٤٥٧.
(٤) هذه قراءة ابن كثير، ينظر الكشاف ٤/ ٥٠، الحجة في القراءات السبع صـ٢٤٢، معاني القراءات ١٤٩/٢.
(٥) وهي قراءة حفص عن عاصم، ينظر الحجة في القراءات السبع صـ ٢٤٢ ، الكشاف٤/٥٠.
(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش٤٤٣/٢، مفاتيح الغيب ٧٠/٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٧/٢،أمالي ابن الحاجب ١٥٧/١،البحر المحيط ٣٥٠/٧ .

ــ أن (إن) نافية، وما بعدها مبتدأ، واللام بمعنى (إلا) ، وما بعدها خبر، وهو مذهب الكوفيين[١] .

وقد وافق تخريجهم هنا قراءة بعضهم : " ما هذان إلا ساحران"[٢].

القراءة الثالثة: (إنَّ) بتشديد النون، و(هذين) بالياء، مع تخفيف النون[٣]، وقد رد الزجاج هذه القراءة لمخالفة المصحف[٤] .

القراءة الرابعة : (وأسروا النجوى أن هذان ساحران) بفتح الألف وجزم نونه، و(ساحران) بغير لام[٥].

وقد ذكر الرازي قول المحققين في هذه القراءات الشاذة المذكورة في الآية قائلًا: "واعلم أن المحققين قالوا: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها؛ لأنها منقولة بطريق الآحاد، والقرآن يجب أن يكون منقولًا بالتواتر؛ إذ لو جوزنا إثبات زيادة في القرآن بطريق الآحاد لما أمكننا القطع بأن هذا الذي هو عندنا كل القرآن؛ لأنه لما جاز في هذه القراءات أنها مع كونها من القرآن ما نقلت بالتواتر جاز في غيرها ذلك، فثبت أن تجويز كون هذه القراءات من القرآن يطرق جواز الزيادة والنقصان والتغيير إلى القرآن، وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة، ولما كان ذلك باطلًا فكذلك ما أدى إليه" [٦].

ــ القراءة الثالثة: (إنَّ) بتشديد النون ، وبالألف في (هذان)، وهي اللغة المشهورة، كما ذكر الرازي [٧] .

---

(١) ينظر الأمالي لابن الحاجب ١٥٧/١، البحر المحيط٣٥٠/٧، الدر المصون٦٤/٨.

(٢) تنظر القرآءة في المحرر الوجيز ٥٠/٤.

(٣) وهي قراءةعائشة، والحسن ،والنخعي،والجحدري، والأعمش ،وابن جبير، وابن عبيد، وأبي عمرو ، وعيسى بن عمر، ينظر الحجة في القراءات السبع٢٤٢، الحجة للقراء ٢٢٩/٥، البحر المحيط ٣٥٠/٧.

(٤) ينظر معاني القران وإعرابه للزجاج ٣٦٤/٣.

(٥) وهي قراءة ابن مسعود، ينظر مفاتيح الغيب ٢٢/ ٦٦.

(٦) مفاتيح الغيب ٦٦/٢٢.

(٧) وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي،ونسبها أبو حيان لأبي جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وخلف وأبي عبيد وأبي حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير والأخوين والصاحبين من السبعة، وهي (إن) بتشديد النون، و(هذان) بألف ونون خفيفة،(لساحران)، ينظر الحجة في القراءات السبع صـ٢٤٢، معاني القراءات ١٤٩/٢ ، الحجة للقراء السبعة ٢٢٩/٥، المحرر الوجيز ٥٠/٤، البحر المحيط ٣٤٩/٧.

ولها وجوه في العربية كلها صحيحة، وهي:

١ــ أن (إن) بمعنى (نعم) ؛أي: إنه ؛ أي: نعم: هذان لساحران[١] .

وهذا ما اختاره الزجاج[٢] ، وضُعِّف : لأجل اللام في الخبر[٣] ، ولأن (إن) بمعنى (نعم) شاذ[٤] .

٢ــ أنها على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع أحواله، وهي لغة بلحارث بن كعب[٥] .

وهذا ما اختاره الطبري ، وحجته إجماع القراء على هذه القراءة، وموافقة خط المصحف، وهي لغة لبعض العرب[٦] .

قال أبو حيان: "والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائما" [٧] .

٣ــ أنها (إن) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة بعدها في محل رفع خبر (إن)[٨] .

ورُدَّ بأن حذف ضمير الشأن لم يثبت إلا شاذاً[٩] .

٤ــ أن (هذا) مبني ، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهو مذهب ابن الحاجب[١٠] .

٥ــ أن الألف هنا دعامة ، وزيدت عليها النون في التثنية[١١] .

---

(١) تفسير الطبري٣٢٩/١٨.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣
(٣) التبيان في إعراب القرآن٨٩٥/٢.
(٤) أمالي بن الحاجب١٥٧/١.
(٥) ينظر تفسير الطبري ٣٣١/١٨، معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣٦٢/٣
(٦) ينظر تفسير الطبري ٣٣١/١٨
(٧) البحر المحيط ٣٥٠/٧.
(٨) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٢/٣.
(٩) أمالي بن الحاجب ١٥٧/١.
(١٠) ينظر الأمالي لابن الحاجب ١٥٧/١.
(١١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٣/٣.

وقد علق ابن عطية على الأقوال السابقة قائلًا: " وهذه الأقوال معترضة إلا ما قيل من أنها لغة، و(إن) بمعنى:(أجل، ونعم)، أو أن في الكلام ضميرًا، وأما من قرأ «إنْ» خفيفة فهي عند سيبويه المخففة من الثقيلة، ويرتفع بعدها الاسم(١).

وقد رد الرازي قول من طعن في هذه القراءة من عدة وجوه:

أحدها: أنه لما كان نقل هذه القراءة في الشهرة كنقل جميع القرآن، فلو حكمنا ببطلانها لحكم بذلك في جميع القرآن، وذلك يفضي إلى القدح في التواتر وفي كل القرآن، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضًا بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابة.

وثانيها: أن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله ، وكلام الله ــ تعالى ــ لا يجوز أن يكون لحنًا ، فثبت فساد ما نقل عن عثمان وعائشة ــ رضي الله عنهما ــ أن فيه لحنًا وغلطًا.

وثالثها: قال ابن الأنباري إن الصحابة هم الأئمة والقدوة فلو وجدوا في المصحف لحنًا لما فوضوا إصلاحه إلى غيرهم من بعدهم مع تحذيرهم من الابتداع وترغيبهم في الاتباع(٢).

من خلال ما تقدم نستخلص أن ما استدل به الكرماني كدليل على صحة مذهب الكوفيين لا غبار عليه إلا أنه أثبت معنى للام ، وهو كونها بمعنى (إلا) ، وهو معنى لم يثبته غيرهم، أما عن تعبيره عن الأقوال الواردة في الآية بأنها تكلفات ركيكة ، فقد تبين من خلال الدراسة أن الأقوال وردت في قراءة عامة القراء، ولم يحكم أحد عليها بالضعف والركاكة، كما وصفها الكرماني، بل اختارها الطبري،وابن عطية، وأبو حيان، وغيرهم.

(١) ينظر المحرر الوجيز ٥١/٤.
(٢) مفاتيح الغيب ٦٦/٢٢.

أما عن القراءة الثانية التي أورها الكرماني في نصه وهي:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[١] ففيها القراءات الآتية:

القراءة الأولى: بتخفيف(إنْ) ونصب (كلًا) ، وتخفيف(لما).والثانية بالتخفيف مع تشديد(لما)[٢].

والثالثة: قريء {وإنَّ} مشددة النون، واختُلِف فى الميم من {لما} فمنهم من شددها، ومنهم من خففها[٣].

والقراءة الرابعة: {وإنَّ} مشددة النون، و {لمَّا} مشددة أيضًا[٤].

والقراءة المستدل بها هنا هي الأولى بتخفيف (إن) مع النصب لــ (كلًا)، وتوجيهها كالآتي:

قال البصريون: (إنْ) مخففة من الثقيلة، وقد عملت مع التخفيف، و(كلًا) منصوب بها، واللام في (لما) فارقة بينها وبين النافية، وجملة (ليوفينهم) خبر(إنْ)[٥].

أما الكوفيون فقالوا: (إنْ) هنا ليست مخففة من الثقيلة، وليست عاملة، بل هي (إنْ) النافية، واللام بعدها يمعنى(إلا)، و(كلًا) منصوب بفعل يفسره(لنوفينهم)، أو بـــ(نوفينهم) المذكور.

وقد رد قولهم بأن ما ذكروه مرفوض على أصولهم ؛ حيث لا يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، ولا يفسر عاملًا فيما قبلها، وكذلك جواب القسم لا يعمل فيما قبله[٦]، كما أنه لا يعهد مجيء اللام بمعنى(إلا)[٧] .

(١) من الآية ١١١/ من سورة هود .
(٢) القراءة الأولى قراءة ابن كثير ونافع، والثانية قراءة عاصم في رواية أبي بكر بالتخفيف مع تشديد(لمَّا) ، ينظر السبعة في القراءات صـ ٣٣٩، المحتسب ٩/١.
(٣) قرأ حمزة وابن عامر بالتشديد، والكسائي وأبو عمرو بالتخفيف، ينظر السبعة في القراءات صـ٣٤٠،٣٣٩.
(٤) قراءة حفص، ينظر السبعة في القراءات صـ٣٤٠.
(٥) الأمالي لابن الحاجب ١٦٥/١.
(٦) وقد خطأ الفراء هذا القول ، ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩،٣٠/٢، التبيين عن مذاهب النحويين صـ٣٤٨، وأمالي ابن الحاجب ١٦٥/١، شرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٢.
(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٩/٤.

كما رُدَّ أيضًا بأنه لا يجوز جعل(لما) بمعنى(إلا)، ولو جاز لجاز قولنا: ما قام القوم لما زيدًا، بمعنى:إلا زيدًا، وهذا الامتناع دليل على فساده [١].

أما عن توجيه البصريين للقراءة فله ما يعضده من السماع والقياس:

أما السماع فقول سيبويه:"وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرًا لمنطلق، وأهل المدينة يقرءون:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ ، يخففون وينصبون"[٢] .

وأما القياس فلأن (إنَّ) مشبهة بالفعل في النصب بها، والفعل يعمل مع وجود الحذف فيه، كما يعمل غير محذوف، كما في نحو: لم يك زيد منطلقًا، فكذلك تعمل (إنْ) مخففة، كما تعمل مشددة [٣].

وعلى ذلك فلا مجال لإنكار قراءة سبعية؛ لأنها لم توافق أحد المذاهب النحوية ، وادعاء أن القراءة مجرد رأي ، وليست كاشفة عن الوحي، فهذا يعد شططًا وتجاوزًا من الكرماني، كيف وقد أخبر المصطفى صلى الله عليه وسلم أن القرآن نزل على سبعة أحرف! وهذه قراءة ، فهي ثابتة ، ولها وجه من العربية قوي، ولها ما يعضدها من السماع والقياس، ولا ينقصها عند الكرماني بيد أنها لا توافق مختاره .

(١) الإنصاف ١٦٠/١.
(٢) الكتاب ٢٤٠/٢.
(٣) الحجة للقراء السبعة ٣٨٦/٤.

المسألة الثانية عشرة

إضمار (أن) بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾[١].

قال الكرماني في أثناء حديثه عن إضمار (أن):" وبعد فاء السببية مسبوقة بنفي وطلب محضين، أما صنوف النفي فنحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ۝٣٦﴾[٢]، وليس زيد خاضرًا فيكلمك، وأنت غير آت فتحدثنا، وقلما تأتينا فتحدثنا، وأما صنوف الطلب فنحو،: ائتنا فنكرمك و.... ،

و﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ۝٣٧﴾[٣]، على قراءة النصب، وأنكره بعضهم ، وأوّل الآية بلا حاجة"[٤] .

ذكر الكرماني هذا النص في سياق حديثه عن مواضع نصب المضارع بأن مضمرة، ومنها بعد فاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب، وذكر من وقوعها بعد الطلب وقوعها في جواب الترجي مستدلًا بهذه الآية على قراءة النصب، وهذا موضع خلاف بين النحاة؛ حيث أجاز الكوفيون النصب ومنعه البصريون، واختار الكرماني مذهب الكوفيين مؤيدًا له بقراءة النصب، وفيما يلي أذكر القراءات الواردة في الآية وتوجيهها وموقف العلماء منها:

قرئت الآية الكريمة برفع (أطلع) وبنصبه[٥] .

---

(١) الآية ٣٦،٣٧/ سورة غافر.
(٢) من الآية ٣٦/ من سورة فاطر.
(٣) من الآية ٣٦، ٣٧/ من سورة غافر.
(٤) التذكرة في النحو صـ ٥٠٠/٥٠١.
(٥) قرأ الجمهور بالرفع ، وعاصم في رواية حفص بالنصب، ينظر السبعة في القراءات صـ ٥٧٠، وحجة القراءات صـ٦٣١، معاني القراءات ٢/ ٣٤٦.

وتوجيه قراءة الرفع بأنه عطف (فأطلع) على (أبلغ)، والمعنى : لعلي أبلغ ولعلي أطلع .

أما النصب فعلى أنه جواب بالفاء؛ كأنه جعل (لعلي أبلغ) تمنيًا، ونصب (فأطلع) على أنه جواب التمني، والمعنى : إني إذا بلغت اطلعت[١].

والشاهد معنا هنا قراءة النصب، ولذلك سوف أتعرض لموقف العلماء منها كالآتي:

الآية كما ذَكرتُ من قبل تعد دليلًا للكوفيين: حيث أجازوا النصب للفعل المضارع الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي، ويشهد لهم أيضًا قوله تعالى[٢]: ﴿ وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[٣].

ووافقهم ابن مالك لثبوته سماعًا[٤]

ودلل المرادي على صحته قياسًا:

حيث سمع الجزم بعد الترجي عند سقوط الفاء، كما سمع النصب مع وجود الفاء؛ مما يدل على صحة مذهب الكوفيين[٥].

وصححه ناظر الجيش، وذلك بحمل الترجي على التمني[٦].

والشاطبي قال بأنه مقيس، ولكن بتأويل البصريين لا الكوفيين[٧].

والجدير بالذكر أن بعض الكوفيين قد خالف في ذلك فجعل النصب على المخالفة؛ لأنه لما لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى؛ نصب[٨] .

---

(١) ينظر السبعة في القراءات صـ ٥٧٠، معاني القراءات ٢/ ٣٤٦ ، وحجة القراءات صـ٦٣١.
(٢) الآية ٣/٤/ سورة عبس.
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ١٥٥٤/٣، الجنى الداني صـ٧٤، روح المعاني ٣٢٢/١٢ ، دراسات لأسلوب القرآن ٢٤٥/٢.
(٤) شرح الكافية الشافية١٥٥٤/٣.
(٥) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٠.
(٦) تمهيد القواعد ٤٢٠٣/٨.
(٧) المقاصد الشافية ٨٥/٦.
(٨) الجنى الداني صـ ٧٤.

هذا عن المذهب المؤيد لقراءة النصب أما المذهب المعارض فكالآتي:

رد الطبري قراءة النصب، وذكر إجماع القراء على الرفع[١] .

وذكر العكبري أن النصب باعتباره جوابًا للأمر؛ أي: إن تبن لي أطلع[٢] .

وقد منع البصريون النصب في جواب الترجي، وخرجوا قراءة النصب على النحو الآتي:

ــ أن النصب في جواب الأمر : ابن.

ــ أن النصب بالعطف على خبر (لعلي) بتوهم (أن) فيه ؛ لأنه كثيرًا ما جاء مقرونًا بها.

ــ أن الترجي تمن في الحقيقة، لكنه أخرجه هذا المخرج تمويهًا على سامعيه، فكان النصب في جواب التمني.

ــ أن (لعل) أشرب معنى (ليت) ؛ لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني(٣) .

نستخلص مما سبق أن الكرماني قد ساق الاستشهاد بقراءة النصب كدليل على ما اختاره، ولم يكتف بذلك، بل أشار إلى أن تأويل الآية على غير هذا الوجه تأويل بلا حاجة، وكأنه تكلف منهم، وأرى أنه لا حاجة إلى تأويل القرآن على خلاف الوارد، خاصة إذا ورد السماع من جهة أخرى تعضد السماع الوارد في القراءة، فضلًا عن أن هناك وجهًا من القياس يسوغ حمل (لعل) على (ليت) في العمل؛ لتضمنها معناها.

(١) تفسير الطبري ٢١/ ٣٨٧.
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١١٢٠/٢.
(٣) ينظر التصريح ٢/ ٣٨٦،روح المعاني ٣٢٢/١٢

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، حمدًا يوافي نعمه التي لا تعد ولا تحصى، فقد أنعم عليَّ بالبحث في علم القراءات، والنظر في توجيه النحاة لها، وموقفهم منها، ومدى حجيتها كمصدر مهم من مصادر السماع، وقد أسفر البحث في هذا الموضوع عن النتائج الآتية:

١ــ أن الكرماني (ت ١٢٨٨) قد اعتد بالقراءات القرآنية على اختلافها ما بين قراءة سبعية، و ثانية أحادية، وثالثة شاذة، فقد ورد في كتابه ما يربو على الخمسين قراءة .

٢ــ أنه كان يوظف القراءة كدليل لما اختاره من المذاهب النحوية، بحيث يدعم موقفه، ويؤيده بما ورد في ذلك من القراءات.

٣ ــ كان الكرماني مسرفًا ومغاليًا في رده بعض القراءات لمجرد أنها لا توافق المذهب المختار عنده.

٤ــ يرى الكرماني أن القراءات السبعية وغيرها لا توافق الوحي، بل تعبر عن اجتهاد القارئ ورأيه الخاص، فهو بذلك يرى عدم تواتر القراءات، بل وعدم صحة السند.

٥ــ التناقض الواضح في موقف الكرماني من القراءات ، فبالرغم من كونها في نظره من اجتهاد القارئ، وليست بكاشفة عن الوحي إلا إنها حجة عنده في المواضع التي توافق مذهبه، بينما لا يعتد بها في مواضع أخرى بحجة أنها لا تطابق الوحي، مع أنه من البدهي أنه بناء على وصفه لها بأنها غير مطابقة للوحي ينبغي عدم الاعتداد بها مطلقًا؛ لأنها أصبحت غير موثوق بها بالنسبة له .

٦ــ أن السبب الرئيس في رفض بعض النحاة لبعض القراءات هو القول بعدم تواترها عن النبي ﷺ ، وهذا القول معارض بالنقل والعقل.

٧ــ أنه على فرض التسليم بعدم التواتر، فالقراءة نص لغوي نقله ورواه الثقات بشهادة معتبرة في حقهم، يوثقها سند صحيح في النقل، وموافقة للعربية فلا مجال لعدم الاعتداد بها، أو إنكارها والطعن عليها.

٨ــ اضطراب موقف العلماء من القراءات، فنجد للعالم الواحد موقفين منها، فبينما يحتج بالقراءة في موضع، يرفضها في موضع آخر، كما ورد عند ابن جني، والفراء، وغيرهما .

٩ــ أن التشكيك في تواتر القراءات منحنى خطير يصل بنا للتشكيك في القرآن نفسه ؛ لأن القراءة ما هي إلا طريقة لأداء القرآن، والتعبير عن اختلاف ألفاظ الوحي ، وهذا يترتب عليه اختلاف المعنى ، وبالتالي اختلاف الحكم، فالأمر أخطر من كونه أمرًا لغويًا، بل هو أمر عقدي وشرعي معتبر، ينبغي أن يوضع في الاعتبار، ولا يستهان به.

١٠ــ أن موقف العلماء من القراءات قد اختلف عما كان عليه الأئمة الأوائل ، فنجد فرقًا شاسعًا بين موقف سيبويه من القراءات الذي يصرح بأن القراءة سنة متبعة، ويطبق هذا في كتابه باحترامه وتبجيله للوارد منها ، وموقف كثير من المتأخرين الذين لا يتورعون عن الطعن والتجريح والإنكار لها.

والأمر لا يقف عند عصر بعينه، بل هذا هو الكرماني أحد علماء القرن الثالث عشر الهجري لا يتورع عن الانتقاص من شأن بعض القراءات، كما تبين من الدراسة، ولا يجد تعليلًا لذلك أكثر من كون القراءة لا تطابق الوحي.

١١ــ أنه قد بلغ التعنت ببعض العلماء أنهم رفضوا القراءات مع وجود قدر معتد بمثله من السماع يؤيدها بالإضافة للقياس، فإذا اجتمع عندنا السماع والقياس في مسألة، ووردت بها القراءة فما ينقصنا للاحتجاج بها ؟ حتى وإن كانت على غير الأشهر من القواعد ، وهذا يسوقنا لسؤال معتبر ، هل تثبت اللغة بالسماع

والقياس والمعتبر في ذلك من الأدلة أم بالقاعدة مجردة ، وهل تُدْعَم القواعد النحوية بالأدلة أم تثبت الأدلة بالقواعد؟

نخلص من ذلك بتوصية الباحثين المحدثين بتعميق الدراسة حول القراءات وحجيتها في اللغة ، وتفنيد مواقف المنكرين لحجيتها، وصد المحاولات المغرضة للإنقاص منها أو التشكيك في مصدرها، سواء على المستوى اللغوي أو العقدي ؛ لما يترتب على ذلك من المخاطر التي لا تخفى على أحد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن نهج نهجهم، وسار على دربهم إلى يوم الدين.

ثبت المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء ،المحقق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان ،الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.
- الأحرف السبعة للقرآن لأبي عمرو الداني، تحقيق : د. عبد المهيمن طحان ،الناشر: مكتبة المنارة – مكة المكرمة ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ه .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية ، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي ،الناشر: أضواء السلف – الرياض ،الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.
- إسفار الفصيح، للهروي ،تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ،الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- أصول النحو العربي للدكتور / محمود نحلة، دار العلوم العربية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ،١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .
- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان.
- إعراب القراءات الشواذ للعكبرى،دراسة وتحقيق /محمدالسيدأحمدعزوز،عالم الكتب،الطبعةالأولى١٤١٧هـ / ١٩٩٦م .

• إعراب القرآن للنحاس، وضع حواشيه وعلق عليه/ عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ .

• الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.

• الأمالي لابن الحاجب ، تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار ــ الأردن، دار الجبل ــ بيروت ــ لبنان ، ١٤٠٩ هـ ــ ١٩٨٩م .

• الأمالي لابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩١م.

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،لابن هشام ،المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

• إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للبغدادي، عنى بتصحيحه: محمد شرف الدين ، رفعت بيلكةالكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان .

• الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ــ العراق .

• الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق د/ مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م .

• باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن للغزنوي، تحقيق سعاد بنت صالح بن سعيد ، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

• البحث اللغوي عند العرب ،المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر ، الناشر: عالم الكتب ، الطبعة: الثامنة ٢٠٠٣م.

• البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى:١٤٢٠هـ .

• البديع في علم العربية لابن الأثير، ، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ .

• البرهان في علوم القرآن للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية،الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م.

• البيان في تفسير القرآن للخوئي،الناشر: أنوار الهدى، الطبعة الثامنة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

• تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي ،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

• التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

• التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦ م .

• تحفة الأقران في ما قُرِئ بالتَّثليث من حروف القرآن ، للرعيني ، الناشر: كنوز أشبيليا -المملكة العربية السعودية ،الطبعة: الثانية، ١٤٨٢ هـ - ٢٠٠٧ م .

• تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ـ ١٩٨٦م.

• التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن هنداوي، من (ج١ -ج٣ـ ج٤- ج٥ دار القلم ـ دمشق)، و(ج٦ ـ ج٩ ـ ج ١٢ ، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م) .

• التصريح بمضمون التوضيح في النحو للأزهري، تحقيق / محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م.

• التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقَات والضعفاء والمجاهيل، لابن كثير، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم ،الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية ، اليمن ،الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

• تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، دراسة وتحقيق مجموعة منهم: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ جابر محمد البراجة، أ.د/ إبراهيم جمعة العجمي، أ.د/ جابر السيد المبارك، أ.د/ علي السنوسي محمد، أ.د/ محمد راغب نزال، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م .

• تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لابن الزكي الكلبي، تحقيق: د. بشار عواد معروف ،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق / عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٨م.

• جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

• الجرح والتعديل ، لأبي حاتم ، الناشر: طبعة دائرة المعارف العثمانية – الهند،دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ/ ١٩٥٢ م.

• جمع الجوامع في أصول الفقه للسبكي، علق عليه/عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٤ه/٢٠٠٣م.

• الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، أ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـــ لبنان ،الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .

• حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة بـ : عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوي ، لشهاب الدين الخفاجي،دار النشر: دار صادر – بيروت.

• حجة القراءات لابن زنجلة ، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني ،الناشر: دار الرسالة.

• الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، الطبعة الثالثة ١٢٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م

• الحجة للقراء السبعة للفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣ م.

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

• الخصائص لابن جني ،الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة.

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط . الناشر :دار القلم / دمشق.

• دراسات لأسلوب القرآن للشيخ / عبد الخالق عضيمة، تصدير / محمود محمد شاكر، دار الحديث ، القاهرة .

• ديوان امرئ القيس، اعتنى به وراجعه/ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة ، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

• ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه / وليم بن الورد البروسيّ، دار بن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

• ديوان المزرد بن ضرار، عني بتحقيقه/ خليل إبراهيم العطية،مطبعة أسعد، بغداد، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م.

• الذريعة إلى تصانيف الشيعة، تأليف : أقا بزرك الطهراني، الطبعة الثالثة، دار الأضواء ـــ بيروت.

• روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

• زاد المسير في علم التفسير للجوزي ،المحقق: عبد الرزاق المهدي ،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ،الطبعة: الأولى – ١٤٢٢ هـ .

• سيبويه في الميزان، د / أحمد مكي الأنصاري .

• سير أعلام النبلاء، للذهبي،تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

• شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق د/ محمد علي الريح هاشم، راجعه/ طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر ـ القاهرة ،١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م .

• شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق / عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة/محمود محمد شاكر.

• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ،الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.

• شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

• شرح الجمل لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه/ فواز الشعار، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

• شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ،المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

• شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ،١٤٠٢هـ /١٩٨٢م .

• شرح الكافية للرضي، طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة، تصحيح وتعليق/ يوسف حسن عمر ، منشوارات جامعة قار يونس ـ بنغازي، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ م.

• شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

• شرح الكوكب المنير، لتقي الدين أبي البقاء، المعروف بابن النجار الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان ،الطبعة: الثانية، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ مـ.

• شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

• الشيخية نشأتها وتطورها ومصادر دراستها، للطالقاني، دار الكتاب العربي، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨/ ٢٠٠٧م.

• الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

• الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت

الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

• غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٤ م.

• فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)،الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩، رقَّمَ كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي .

• في أصول النحو للدكتور سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ،١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧ م .

• القراءات وأثرها في علوم العربية، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

• القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية تأليف الدكتور/ عبد العال سالم مكرم أستاذ الدراسات النحوية بجامعة الكويت، الناشر : مؤسسة على جراح الصباح ، الطبعة الثانية ١٩٧٨م .

• الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ،الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

• كتاب الأفعال لابن الحداد (المتوفى: بعد ٤٠٠ هـ)، المحقق: حسين محمد محمد شرف ،مراجعة: محمد مهدي علام ،الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥.

• كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، المحقق: شوقي ضيف ،الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ .

• الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

• الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري،الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ،الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

• اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، المحقق: د. عبد الإله النبهان ،الناشر: دار الفكر – دمشق ،الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

• لسان العرب لابن منظور، الناشر دار صادر ، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤١٤هـ .

• لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني، تحقيق مركز الدراسات القرآنية.

• مباحث في علوم القرآن ،المؤلف: صبحي الصالح ،الناشر: دار العلم للملايين ،الطبعة: الرابعة والعشرون، يناير ٢٠٠٠م .

• المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري ،تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي ،الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق ،عام النشر: ١٩٨١ م.

• مجاز القرآن لأبي عبيدة ، عارضه بأصوله وعلق عليه / محمد فؤاد سزكين ، الناشر / مكتبة الخانجي ــ القاهرة ، ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م .

• المجموع شرح المهذب ، للنووي، الناشر: دار الفكر.

• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها لابن جني ، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،الطبعة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

• المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١ م.

• المدارس النحوية:لشوقي ضيف ،الناشر: دار المعارف .

• المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة ، المحقق : طيار آلتي قولاج ،الناشر : دار صادر – بيروت ، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م

• المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات ،الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق) ،الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).

• مسند أبي داود الطيالسي ،ـ تحقيق: الدكتور/ محمد بن عبد المحسن التركي ، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

• مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون

إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر: مؤسسة الرسالة،الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

• مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ،المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ .

• معاني القراءات للأزهري ، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود

• معاني القرآن للأخفش الأوسط ، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١١هـ / ١٩٩٠ م .

• معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

• معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ،شرح وتحقيق دكتور /عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

• معجم البلدان، للحموي، الناشر: دار صادر، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م .

• معجم طبقات المتكلمين، تأليف اللجنة العلمية، تقديم/ جعفر الشيخاني، الناشر/ مؤسسة الإمام الصادق، الطبعة الأولى .

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ،تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

• مفاتيح الغيب للرازي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ،الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.

• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح على ألفية ابن مالك، للشاطبي، تحقيق مجموعة من المحققين وهم : الجزء الأول د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الجزء الثاني د / محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث د/ عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع د/ محمد إبراهيم البنا، د/ عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس د/ عبد المجيد قطامش، الجزء السادس د/ عبد المجيد قطامش، الجزء السابع د/ إبراهيم البنا ، د/ سليمان بن إبراهيم العايد،د/ السيد تقي ، الجزء الثامن والجزء التاسع د/ محمد إبراهيم البنا ، الجزء العاشر/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧ م.

• المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني، تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر، أ.د/ أحمد محمد توفيق، د: عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

• المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت،الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

• منازل الحروف للرماني، المحقق: إبراهيم السامرائي ،الناشر: دار الفكر – عمان.

• مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الثالثة.

• منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري ، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

• المنصف لابن جني (شرح لكتاب التصريف للمازني) ، تحقيق لجنة من الأستاذين : إبراهيم مصطفى ــ عبد الله الأمين ، وزارة المعارف العمومية ــ إدارة إحياء التراث القديم ــ إدارة الثقافة العامة ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤ م .

• مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري ، دار غريب للطباعة والنشر، تأليف الدكتور/ شعبان صلاح، تاريخ النشر: ٢٠٠٥م .

• موقف سيبويه من القراءات القراءنية في أصول النحو العربي بين القبول والرفض، أبو سعيد محمد عبد المجيد، التجديد، المجلدالسادس عشر . العددالثاني والثلاثون ١٤٣٤ ه / ٢٠١٢ م.

• نتائج الفكر فى النحو، للسهيلي، تحقيق: مجموعة من المحققين،الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت- الطبعةالأولى: ١٤١٢ه / ١٩٩٢م .

• النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى .

• الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، المؤلف: محمد محمدمحمد سالم محيسن (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر: دار الجيل – بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .

• هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، مؤلفه / إسماعيل باشا البغدادي ، طبع بوكالة المعارف ــ إستانبول سنة ١٩٥١م .

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.